



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي
تحت عنوان:

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الدول الافريقية)

تحت إشراف الأستاذ:

* جلولي نسيمة

من إعداد الطلبة:

* زحزوح سمية

* خيثري أنيسة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

أستاذ محاضر أ

د/بومدين أمين

مشرفا

أستاذة محاضرة أ

د/ جلولي نسيمة

ممتحنا

أستاذ محاضر أ

د/بن سكران بودالي

السنة الجامعية

2022 /2021

كلمة شكر

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

نشكر ونحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الأساتذة المشرفة: " جلولي نسيمه " على مجهوداتها ونصائحها القيمة

كما نتقدم بالشكر والتقدير الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة هذا العمل

كما لا أنسى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

إهداء 1

إلى منبع الحنان الذي لا ينضب، إلى التي حملتني وهن على وهن وإلى التي سهرت الليالي
ليطيب نومي، إلى التي قامت من أجلي إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها، إليك
أهدي ثمرة جهدي

إلى من علمني وأكسبني شخصية فذة ولم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته إلى أبي حفظه الله
وأطال في عمره

إلى روح خالي الطاهرة رحمه الله

إلى سندي في الحياة أخي وأخواتي " مروان، آية، ريهام "

إلى أروع الصديقات " مروى " و " كريمة " أدامكم الله لي

إلى رفيقتي في هذا العمل " زحزوح سمية "

الطالبة: خيثري

اهداء 2

أهدي هذا العمل المتواضع الى أعز الناس وأقربهم الى قلبي الى من نذروا عمرهم في أداء
الرسالة رسالة تعليم العطاء كيف يكون، وتعليم الوفاء كيف يكون، الى والدتي ووالدي
الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي أخواتي " سهام، جميلة، فريال"
الى صديقاتي العزيزات التي افتخر بوجودهن في حياتي
الى كل عائلتي حفظهم الله لي
الى صديقتي التي عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل رفيقتي " خيثري أنيسة"

الطالبة: زحزوح

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول الافريقية قدرها 33 دولة خلال الفترة الزمنية 1995-2020، باستخدام تحليل الانحدار الساكن الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث قمنا بالاعتماد على مؤشرين للتطور المالي (الائتمان الخاص، النقد الواسع) بالإضافة الى ثلاث متغيرات مراقبة (الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي، الاستثمار المحلي).

أظهرت نتائج الدراسة أن الائتمان الخاص يؤثر سلبا وبشكل غير معنوي على النمو الاقتصادي، في حين أن النقد الواسع يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وكان تأثير الانفتاح التجاري والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي موجبا ومعنويا إحصائيا، وتأثير الإنفاق الحكومي كان سلبي غير معنوي إحصائيا.

الكلمات المفتاحية: التطور المالي، النمو الاقتصادي، الدول الإفريقية، نماذج بانل

Summary:

This study aims to investigate the impact of financial development on the economic growth of a sample of 33 African countries during the time period 1995–2020, using panel data regression models, where we choose two indicators as proxy of financial development namely monetary sector credit to private sector and broad money in addition to three control variables (trade openness, government spending, domestic investment).

The results of our study showed that credit to private sector negatively and insignificantly affects economic growth, while broad money negatively and significantly affects economic growth. The findings indicate also that the effect of trade openness and domestic investment on economic growth was positive and statistically significant, and the effect of government spending was statistically insignificant.

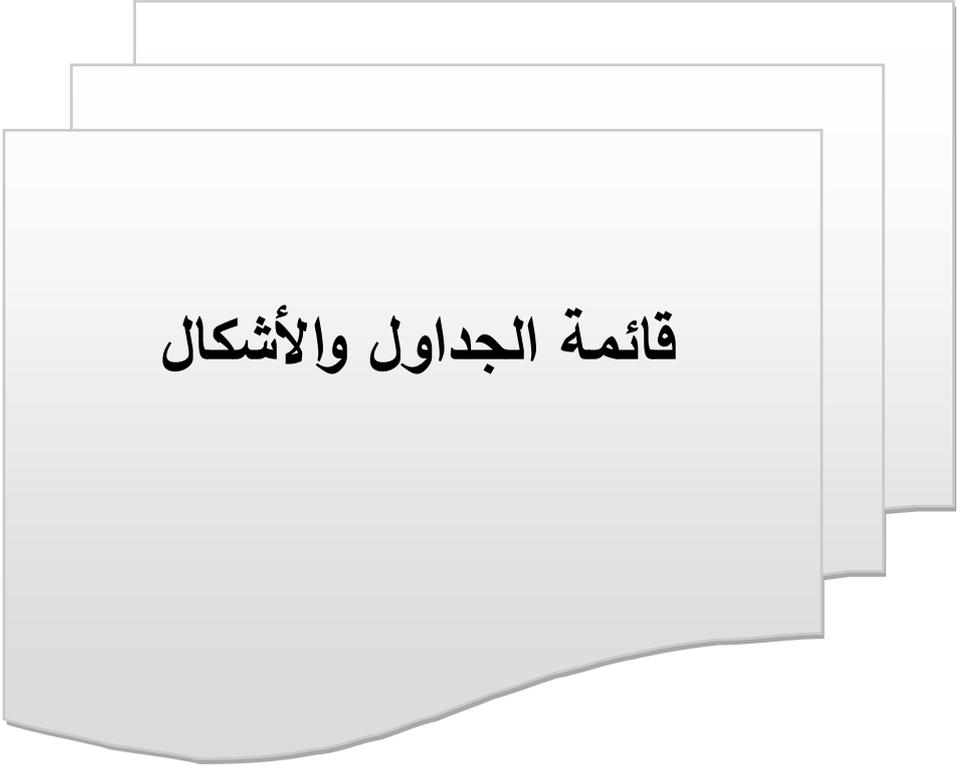
Keywords: financial development, economic growth, African countries, panel

models

فهرس المحتويات

	التشكرات
	الإهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة المختصرات والرموز
الجانب النظري	
أ-ج	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للتطور المالي والنمو الاقتصادي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم حول التطور المالي
3	المطلب الأول: مفهوم التطور المالي
5	المطلب الثاني: دعائم التطور المالي
9	المطلب الثالث: مؤشرات التطور المالي
12	المطلب الرابع: محددات التطور المالي
15	المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي
15	المطلب الأول: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما
18	المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي ومقاييسه
25	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وأنواعه
28	المطلب الرابع: تكاليف النمو الاقتصادي وفوائده
29	خلاصة الفصل
الجانب التطبيقي	
30	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة (دراسة قياسية باستخدام بيانات

	البائل للدول الافريقية)
31	تمهيد
32	المبحث الأول: الدراسات السابقة
32	المطلب الأول: الدراسات التي أثبتت وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي
33	المطلب الثاني: الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سلبية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي
34	المطلب الثالث: الدراسات التي أثبتت عدم وجود أي علاقة تربط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي
35	المطلب الرابع: الدراسات التي ركزت على اتجاه السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي
38	المبحث الثاني: دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي بالدول الافريقية
38	المطلب الأول: وصف المتغيرات وصياغة النموذج القياسي
43	المطلب الثاني: عرض النتائج
43	1- نتائج POLS، FEM، REM
46	2- اختبارات المفاضلة بين POLS، FEM، REM
48	3- تشخيص النموذج المختار
49	4- إعادة التقدير باستخدام منهجية PCSE
50	5- مناقشة النتائج
52	خلاصة الفصل
53	الخاتمة العامة
58	قائمة المصادر والمراجع



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

9	الشكل 1: دعائم التطور المالي
---	------------------------------

قائمة الجداول

18	الجدول 1: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
39	الجدول 2: عينة الدراسة
39	الجدول 3: المتغيرات والمؤشرات ومصادر البيانات
40	الجدول 4: وصف متغيرات الدراسة
41	الجدول 5: مصفوفة الارتباطات
43	الجدول 6: نموذج الانحدار المجمع Pooled Model
44	الجدول 7: نموذج الآثار الثابتة Fixed Model
45	الجدول 8: نموذج الانحدار العشوائي Random Model
46	الجدول 9: اختبار WALS بين FEM وPOLS
47	الجدول 10: اختبار LM
48	الجدول 11: اختبار Hausman
48	الجدول 12: اختبار Modifie Wald
49	الجدول 13: اختبار الارتباط التسلسلي PESARAN
49	الجدول 14: منهجية PCSE

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الانجليزية
MSCPS	ائتمان القطاع النقدي للقطاع الخاص	Monetary Sector Credit to Private Sector
BM	النقد الواسع	Broad Money
TRAD	التجارة	Trade
GFCE	النفقات النهائية للاستهلاك	General Government Final Consumption
GCF	اجمالي تكوين رأس المال	Gross Capital Formation
GPDGR	نمو اجمالي الناتج المحلي	GDP Growth
POLS	نموذج الانحدار المجمع	Pooled Regression Model
FEM	نموذج الآثار الثابتة	Fixed Effect Model
REM	نموذج الانحدار العشوائي	Random Effect Model



المقدمة العامة

تمهيد:

للنظام المالي أهمية كبيرة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية لمختلف اقتصاديات الدول بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي ودرجة التصنيع لديها، وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها، حيث يسهل عملية تعبئة وتجميع المدخرات وبالتالي يشكل مخزون للموارد المالية التالية لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويوفر المعلومات الضرورية حول مردودية المشاريع الاستثمارية والقدرة المالية للمؤسسات المقترضة، كما يسهل تبادل السلع والخدمات من خلال تخصيص تكاليف المعاملات والمعلومات المرتبطة بهذه المبادلات.

وفي السنوات الأخيرة برزت العديد من النماذج النظرية التي تؤسس لوجود ارتباط إيجابي بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وقد ركزت معظم الأبحاث الاقتصادية في هذا المجال على الطريقة التي تؤثر بها الوساطة المالية المتطورة على النمو الاقتصادي، ولقد تمت الإشارة إلى أن هذا التأثير يكون من خلال دور الوساطة المالية في رفع معدلات الادخار وبالتالي توفير موارد مالية إضافية للاستثمار وتراكم رأس المال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الاستثمارات، حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن فعالية النظام المالي ترتبط ارتباطاً كبيراً بدرجة تطوره، نتيجة لوجود تأثير إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي، كما أن درجة تطور الأنظمة المالية يرتبط بالسياسات المتبعة من طرف الحكومات في تسيير أنظمتها المالية، وقد أكدت هذه الدراسات على أن التطور المالي هو شرط أساسي لنجاح سياسة التحرير المالي في الدول النامية، حيث اعتبرت هذه السياسة كحل ووسيلة فعالة لتوسيع وتيرة النمو الاقتصادي بهذه الدول.

ونظراً لأهمية دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية خلال الفترة 1995-2020 من خلال استخدام نماذج بيانات البائل داتا، من أجل الحصول على قيم مقدرّة ذات كفاءة واتساق لمعاملات النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

➤ إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال دراستنا هذه معالجة الإشكالية التالية:

- ما هو أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية خلال الفترة 1995-2020؟

➤ فرضيات الدراسة:

بهدف الاجابة عن الإشكالية السابقة وبعد التعرض لمختلف الدراسات التجريبية السابقة التي عالجت موضوع العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، تم وضع الفرضية التالية:

1-الفرضية الرئيسية:

- يؤثر التطور المالي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية خلال الفترة 1995-2020

2-الفرضية الفرعية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يؤثر عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية خلال الفترة 1995-2020.

-الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية خلال الفترة 1995-2020.

➤ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن انجازها فيما يلي:

- التعرف على واقع التطور المالي في الدول الإفريقية خلال الفترة 1995-2020.

- سرد مختلف الأدبيات والنماذج النظرية والدراسات التجريبية التي عالجت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

- تحديد مفهوم أبعاد ومؤشرات قياس مختلف جوانب التطور المالي.

- قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية خلال الفترة 1995-2020.

➤ أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في أن موضوع العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي يعتبر من المواضيع الحديثة التي تزايد اهتمام الباحثين بها خلال العقود الأخيرة.

كما تكمن أهمية البحث في كونه من الدراسات العربية القليلة التي عالجت موضوع أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي. وبالتالي ستمثل هذه الدراسة مرجع يقدم استفادة للطلبة والباحثين المهتمين، نظرا لأنها تقدم قدرا لا بأس به من المعلومات الهامة الخاصة بمختلف جوانب العلاقة بينهما.

➤ منهج الدراسة:

حتى نصل إلى إجابة مقنعة لإشكالية الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي إذ بواسطته تمكنا من وصف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي سيتم استخدامه في تحليل نتائج نموذج القياس الاقتصادي المعتمد في هذه الدراسة بهدف اختبار أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الإفريقية.

➤ خطة البحث:

من أجل بلوغ أهداف البحث ولإجابة عن الإشكالية الموضوعية وأثبت مدى صحة الفرضيات الموضوعية، سيتم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين مرفوق بمقدمة عامة للموضوع تتضمن إشكالية الدراسة والفرضيات المقترحة، إضافة إلى أهداف، أهمية والطرق المستخدمة في الدراسة، كما سيتم إنهاء البحث بخاتمة عامة تتضمن مختلف النتائج المتوصل إليها إضافة إلى مجموعة من التوصيات المقدمة.

الفصل الأول: الذي تم تخصيصه للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلال هذا الفصل مفاهيم عامة حول التطور المالي والنمو الاقتصادي ونظرياته ومؤشرات قياس التطور المالي ومحددات كل منهما.

الفصل الثاني: أما بالنسبة للفصل الثاني سوف يتضمن مختلف الدراسات التطبيقية والتجريبية السابقة التي عالجت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي باستخدام مختلف تقنيات وطرق الاقتصاد القياسي، بالإضافة إلى الدراسة التجريبية القياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول الاقتصادية وذلك باستخدام بيانات البانل لعينة من 33 دولة افريقية تغطي الفترة 1995-2020.

➤ الصعوبات التي واجهتها أثناء الدراسة:

مثل أي بحث علمي واجهتنا أثناء إعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات التي يتعرض لها معظم الباحثين والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي
- صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات الإحصائية، كما تعدد المصادر الرسمية للمعطيات وتضاربها صعب مهمة التوفيق والتقريب بين هذه المعطيات.

**الفصل الأول: الإطار
النظري للنظام المالي
والنمو الاقتصادي**

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها، لذلك شغلت حيز كبير من اهتمام الاقتصاديون وصناع القرار، من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ حيث شكل هدفا تسعى لتحقيقه غالبية اقتصادات الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، لانعكاساته الإيجابية على مستوى الدخل الفردي، وبالتالي مستوى الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات، من هنا شرعت دول عديدة في تطبيق سياسات وبرامج تصحيح اقتصادية تهدف إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي، بهدف الوصول الى التنمية المستدامة التي تساهم في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية، كالفقر والبطالة و تذبذب مستويات الأسعار، وقد ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالتطور المالي لأثر ذلك في كفاءة و فعالية استغلال مصادر التمويل المتاحة، وتوجيهها عبر قنوات الاستثمار المختلفة بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس يتمحور محتوى هذا الفصل حول دراسة الجوانب النظرية المتعلقة بالتطور المالي وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى التعريف بالتطور المالي وذكر أهم دعائمه ومؤشراته ومحدداته، ليتناول المبحث الثاني تعريفا للنمو الاقتصادي وأهميته لنستعرض بعد ذلك أهم النظريات التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي ومحدداته وأنواعه وتكاليفه وفوائده.

المبحث الأول: مفاهيم حول التطور المالي

المطلب الأول: مفهوم التطور المالي

يعرف النظام المالي بأنه أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعطي صورة عن خطط التنمية والجزء المحقق من أهدافها، فهو يعد أهم قناة لتمير الادخار نحو الاستثمار وبأقل تكلفة، لذا أصبح في تطور هذا النظام دلالة لتحقيق معدلات حقيقية في النمو الاقتصادي، واختلفت التعاريف التي تطرقت الى مفهوم التطور المالي حسب اختلاف المدارس الاقتصادية ومفكرها، لكنها في مجملها تتمحور حول ثلاثة مقاربات¹:

1. تعريف التطور المالي وفقا للمقاربة الهيكلية لـ GoldSmith:

ربط الاقتصادي Gold Smith تطور النظام المالي بهيكله حيث اعتبر أن بنية النظام المالي هي التي تتطور بشكل مختلف من دولة إلى أخرى، ولهذا فإنه من أجل دراسة تطور النظام المالي لا بد من الإحاطة بالجوانب المتعلقة بالتغيرات في البنية المالية على مدى فترات قصيرة وطويلة من الزمن، وجمع المعلومات عن تدفق المعاملات المالية وإجراء مقارنة للهيكل المالي فينقاط زمنية معينة.

2. تعريف التطور المالي وفقا لمقاربة التحرير المالي لـ E. Shaw & R. McKinnon :

اعتبر كل من Shaw & McKinnon بعد ظهور نظريتهما في التحرير المالي، أن تطور النظام المالي والتحرير المالي مفهومان متطابقان واستندا في ذلك على الخصائص التي يوفرها التحرير المالي، حيث يسمح تحرير أسعار الفائدة والخدمات المصرفية من تشجيع المنافسة بين البنوك وتخفيض تكاليف التمويل، بما يساهم في التخصيص الأمثل للموارد المالية وتوجيهها للاستثمارات الأكثر ربحية، كما أن إلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول يساهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية، الأمر الذي يسمح بتوفير التمويل اللازم والسريع للاستثمارات المنتجة خاصة استثمارات القطاع الخاص.

3. تعريف التطور المالي وفقا للمقاربة الوظيفية لـ R Levine:

أكد الاقتصادي Levine Ross ان وجود هيكل متكامل من المؤسسات المالية وغير المالية لا يعد مؤشرا بحد ذاته عن تطور النظام المالي، بل يعتمد هذا الأخير على مدى كفاءة آليات الوساطة المالية في تقديم الخدمات المالية للتقليل من قصور السوق، ممثلا في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات وذلك

¹ نور الهدى حفصاوي، "دراسة العلاقة بين النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر ومصر (1990-2016)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2017-2018، ص

من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي، بما ينتج آثار إيجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي، وهذا ما أشارت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (ESCWA) حيث عرفت التطور المالي علما على أنه عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم الخدمات المالية بشكل كفؤ.

من هنا يمكن القول أن التطور المالي هو عبارة عن تعزيز نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفء وفعال مما يساهم على دعم وتيرة النمو الاقتصادي، وبالتالي فالتطور المالي مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المجاميع النقدية فقط وإنما يتعداها ليشمل التنظيم والرقابة ودرجة التنافس وتنوع الأسواق والأدوات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد¹.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للتطور المالي مفهومين أحدهما شامل، والآخر ضيق، أما الشامل فيندرج تحت سياق الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على النظام المالي بهدف رفع كفاءته وإصلاحه. وأما المفهوم الضيق فيقصد به تحرير العمليات في السوق المالي، وذلك بإلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على العمل المالي والمصرفي وعلى حركة مختلف أشكال رؤوس الأموال من خلال إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها، أو التقليل من احتكار الدولة لها، وتحرير معدلات الفائدة استجابة لمتطلبات السوق، وتعزيز تنافسية هذا الأخير، وكلها تهدف إلى تعزيز الأداء المالي في النظام المالي بالشكل الذي يزيد من معدلات النمو الاقتصادي².

بناء على المفاهيم السابقة التي ركز كل منها على جانب معين من جوانب التطور المالي المختلفة، يمكن أن نلخص أبعاد التطور المالي فيما يلي³:

- **معيار حجم وعمق النظام المالي:** يضم هذا المعيار مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى حجم واتساع قاعدة النظام المالي مقارنة بحجم الاقتصاد ككل، أي النسبة بين حجم القطاع المالي إلى بقية الاقتصاد. ويقصد بحجم القطاع المالي حجم عمليات التداول المالية لكل من القطاع المصرفي، المؤسسات المالية غير المصرفية وسوق المال في الاقتصاد القومي. ويرتبط هذا المعيار بجانبين متكاملين يتعلق الجانب الأول بالعمق المالي والذي يفترض أنه كلما وصل

¹ بوعباية دعاء، "قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2018)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2019-2020، ص37

² بن يحي يحي، طلحاوي فاطمة الزهراء، "التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 /العدد: 04، جويلية 2020، ص 238

³ نور الهدى حفصاوي، مرجع سابق ذكره، ص48

بلد إلى مستوى تنمية أكبر كلما زاد احتفاظ الأعوان الاقتصاديون بجزء كبير من مدخراتهم على شكل أصول مالية؛ أما الجانب الثاني فيتعلق بالتمويل وتخصيص الموارد المجمعة للاقتصاد.

● **معيار كفاءة وفعالية النظام المالي:** تشير كفاءة النظام المالي إلى مدى قدرة الأسواق ومؤسسات الوساطة المالية على تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة بشكل يضمن توجيه المدخرات إلى قطاعات إنتاجية تساهم بدورها بالرفع من حجم النشاط الاقتصادي وذلك في ظل وجود بيئة تنافسية مع القدرة على تقليل المخاطر والتكاليف الناتجة من عدم تماثل المعلومات والاختيار العكسي وهي من ضمن المزايا التي يوفرها النظام المالي المتطور والتي تزيد من فعاليته.

● **معيار نشاط النظام المالي (إمكانية الوصول للخدمات المالية):** حيث تضمن الأنظمة المالية المتطورة مختلف الأعوان الاقتصاديون مهما اختلفت ظروفهم (المعيشية والبعد الجغرافي) الاستفادة من الخدمات المالية وذلك من خلال الانتشار والتوسع عبر مؤسساتها، والتنوع في منتجاتها بما يناسب مختلف مستويات الدخل بالإضافة إلى توفير الخدمات الإلكترونية التي تقلص من الفوارق الجغرافية.

● **معيار استقرار النظام المالي:** يعتبر الحفاظ على سلامة القطاع المالي من أهم العوامل التي تساهم في تطوره، ويشير استقرار الأنظمة المالية ليس فقط إلى استقرار مؤسساتها وأسواقها المالية وإنما أيضا إلى قدرتها على الصمود في وجوه الصدمات الاقتصادية الكلية.

المطلب الثاني: دعائم التطور المالي

تعرف الدعائم السبع (The Seven Pillars) للتممية المالية وتتمثل في¹:

- محور العوامل، السياسات والمؤسسات وتتمثل أساسا في ثلاثة دعائم هي المناخ المؤسسي، مناخ الأعمال، الاستقرار المالي.
- محور الوساطة وفيه ثلاثة دعائم هي البنوك، المؤسسات المالية الأخرى والسوق المالي.
- محور وفرة التمويل وسهولة الحصول على الخدمات المالية

¹المزاودة رياض، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباسطيف

1، 2017-2018، ص 84-85-86-87

1- العوامل، السياسات والمؤسسات:

يعتبر المحور الأول للتطور المالي وهنا نجد أن لـ: المناخ المؤسسي سواء المؤسسات الشكلية وغير الشكلية، مناخ الأعمال ومستوى الاستقرار المالي دور كبير في تفعيل النظام المالي وإحداث تنمية مالية في الاقتصاد.

1-1 المناخ المؤسسي:

ويتمثل في جميع القوانين والتنظيمات والقواعد التي تحكم عملية تسيير النظام المالي والتي تساهم في تطوير الوسطاء، السوق المالي والخدمات المالية.

تركز النظريات الاقتصادية الحديثة على قوة المؤسسات في التقليل من تكاليف المعلومات والمعاملات وأثر ذلك على النشاط الاقتصادي، فمن خلال المؤسسات القانونية مثلا يتم حماية حقوق المساهمين والمستثمرين وبالتالي رفع درجة الثقة في الاقتصاد، على هذا الأساس نجد أن:

- وجود درجة أعلى من التنظيم، الإشراف والرقابة على النظام المالي سوف يعمل على إحداث عمق مالي وزيادة فعالية الوسطاء في التقليل من تكاليف المعلومات والمعاملات.
- كذلك وجود مؤسسات قانونية إضافة إلى أعراف وقواعد السلوك التي تعمل على حماية حقوق المستثمرين والمدخرين وتنفيذ العقود والاتفاقيات العامة دعامة أساسية للتطور المالي.
- أهمية الإصلاحات والمضي فيها ودعم المناخ القانوني وحماية أكثر للمستثمرين وحاملي الأسهم من شأنه تدعيم المناخ المؤسسي.
- أهمية التحرير المالي ودرجة الانفتاح المالي في إحداث عمق مالي في الاقتصاد.

1-2 مناخ الأعمال:

طبعا يلعب مناخ الأعمال دور أساسيا في رفع مستوى الثقة في الاقتصاد وتشجيع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، فهو المرآة العاكسة لمستقبل نجاح الأعمال وريادتها. ويتضمن:

- وفرة رأس المال البشري يعمل على رفع كفاءة الخدمات المالية.
- وفرة رأس المال المادي المتمثل أساسا في الوسائل التكنولوجية.
- الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصال لما له من آثار إيجابية على الأعمال ومستوى تكلفة إنجاز الخدمة، ارتفاع هذه الأخيرة يعرقل الوسطاء من التوسع ويعيق النمو الاقتصادي.
- الوضوح على مستوى الضرائب والتكاليف الخاصة بعمليات الوساطة المالية.

1-3 الاستقرار المالي:

هذا العامل مهم جدا في منع حدوث أزمة مالية والحد من أثارها السلبية على النمو:

- عدم وجود استقرار مالي (أزمة مالية وبنكية) يؤثر سلبا على النظام المالي ومن ثم على مستوى التطور المالي، إضافة إلى تعرض المستثمرين والمدخرين إلى خسائر مالية كبيرة.
- الاستقرار المالي يسمح بالتحكم في ثلاث أنواع من الأزمات: أزمة العملة، أزمة النظام البنكي وأزمة المديونية.

2-الوسطاء والسوق المالي:

يركز هذا المحور على أنواع الوسطاء العاملين في القطاع المالي.

2-1 البنوك:

طبعا هنا تلعب البنوك دورا هاما في النظام المالي(Bank-based) وذلك من خلال:

- كلما كان حجم النظام البنكي كبير كلما كان حجم الموارد المالية المعبئة والمحولة من المدخرين إلى المستثمرين معتبرة وأكثر كفاءة.
- فعالية النظام البنكي والتي تقاس بهيكل ملكية البنوك، حيث تعتبر البنوك العامة أقل فعالية من البنوك الخاصة في تخصيص القروض وتوجيه رأس المال للاستثمارات الأكثر مردودية، كما أن نسبة ملكية الأجانب تعكس المناخ الاستثماري وحجم المنافسة في الاقتصاد.
- إن وجود نظام معلومات متطور يسمح بإظهار العمليات البنكية وزيادة درجة الإفصاح البنكي للمعلومات مما يؤدي إلى زيادة دور القطاع الخاص في عملية مراقبة القطاع البنكي وتطوير الخدمات البنكية.
- درجة التركيز البنكي، حيث كلما كان النظام البنكي أكثر تركيز كلما كان أقل عرضة للأزمات المالية.

2-2 المؤسسات المالية الأخرى:

أو الوسطاء الماليون غير البنكيين، فكما رأينا سابقا تعتبر هذه المؤسسات مكملة للبنوك لقيامها بعمليات السمسرة وصناعة السوق وعمليات التأمين و....، فمستوى تطورها سواء فيما يخص الحجم، النشاط والفعالية مؤشر على مستوى التطور المالي في الاقتصاد.

طبعاً يتعاظم نشاط المؤسسات المالية في الأسواق المالية من خلال العمل على توجيه المدخرات إلى استثمارات طويلة الأجل، ولهذا نجد هذه المؤسسات تحتل مكانة هامة في الاقتصاديات المتقدمة. كما تقوم هذه المؤسسات بوظائفها في ثلاثة مجالات مهمة هي: عمليات العرض العام، الدمج والامتلاك، التوريق.

كما يلعب قطاع التأمين دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي وإحداث النمو، حيث بينت الدراسات التطبيقية قوة علاقة مستوى تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي.

2-3 الأسواق المالية:

حيث تعمل أسواق الأسهم والسندات وأسواق الخيارات على زيادة حجم الادخار والاستثمار كما ونوعاً، إضافة إلى الدور المهم في تسيير المخاطر وتنويعها مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وخاصة الأجانب في السوق المحلي.

3- وفرة رأس المال:

يتضمن هذا المحور حجم وعمق النظام المالي ودرجة وفرة رأس المال والخدمات المالية للأفراد والمؤسسات، أي مستوى الوصول واستعمال الخدمات المالية.

3-1 الحجم والعمق:

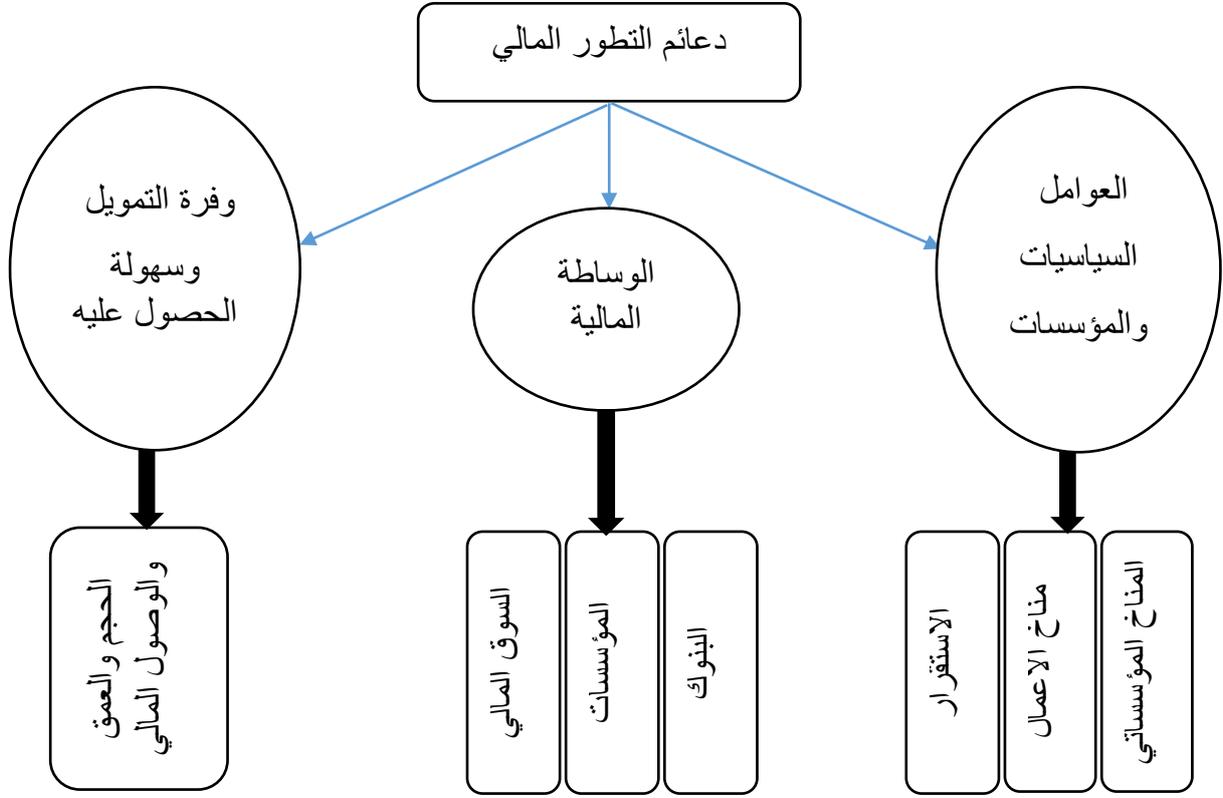
إن مردود وإنتاج الوساطة يتضح من خلال قياس حجم وعمق النظام المالي مقارنة بحجم الناتج المحلي الخام. يؤكد الاقتصاديون على العلاقة الإيجابية بين حجم وعمق النظام المالي ومستوى عرض الخدمات المالية ومن ثم حجم التأثير على النمو، فإتساع حجم النظام المالي يسمح بالاستفادة من اقتصاديات الحجم وبالتالي تخفيض تكاليف الوسطاء.

3-2 سهولة الوصول للخدمات المالية:

وذلك دون تمييز ودون إقصاء، أي سهولة الحصول على تمويل المشاريع المخطط لها ويشمل ذلك امتلاك الأسهم والسندات من السوق المالي، استعمال القرض، التأمين

يمكن توضيح هذه الدعائم من خلال الشكل الموالي والذي يظهر أهم محاور التطور المالي:

الشكل (1): دعائم التطور المالي



المصدر: لمزاودة رياض، مرجع سابق ذكره

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التطور المالي

تعتبر مؤشرات قياس التطور المالي من الأدوات الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها لمعرفة مدى قوة الاقتصاد وكفاءته المالية غير أنه بسبب اختلاف اقتصاديات دول العالم من الصعب إيجاد مؤشرات موحدة تطبق على جميع عينات الدراسة حيث اختلفت الأبحاث والدراسات التجريبية السابقة حول موضوع موحد لهذه المؤشرات غير أنه صبت مجملها إلى تقسيم هذه المؤشرات إلى نوعين:

- مؤشرات تطور القطاع المصرفي.
- مؤشرات تطور الأسواق المالية¹.

¹ أبو عباية دعاء، مرجع سابق ذكره، ص40

فيما يلي نولي اهتماما لشرح فحوى المؤشرات السابقة كل على حدى:

1- مؤشرات تطور القطاع المصرفي:

1-1 مؤشرات التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة الى القطاع الخاص:

يتعلق هذا المؤشر بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية، وغيرها من المؤسسات المالية لصالح الخواص، بإمكانه أن يوضح مساهمة القطاع المالي في تمويل الاستثمار وذلك من خلال تخصيص الموارد للخواص¹، ويستخدم هذا المؤشر في قياس نمو القطاع المصرفي ومستوى الوساطة المالية فهذا المؤشر يقيس بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع الخاص أكثر من أي مقياس آخر وترتبط نسبة الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مباشر بالاستثمار و النمو وتفسر الزيادة في هذه النسبة بزيادة الخدمات و تحسن في الوساطة المالية ونمو إجمالي الودائع. و تمثل هذه النسبة وفق العلاقة التالية: (Private sector crédit /GDP)

1-2 مؤشر العمق النقدي:

يستخدم هذا المؤشر Monetary depth لقياس الكفاءة المحتملة للسياسة النقدية، ويقاس بقسمة عرض النقد بمعناه الواسع (M2) أو بمعناه الأوسع (M3) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ويفترض هذا المدخل وجود ارتباط بين العمق النقدي وكفاءة السياسة النقدية، ويجدر بهذه النسبة الارتفاع طوال عملية التنمية².

1-3 مؤشر السيولة النقدية³:

ترتبط هذه النسبة عكسيا مع مستوى العمق المالي، فعندما يتطور النظام المالي تزداد الودائع الادخارية بسرعة أكبر من أرصدة المعاملات النقدية، ويعبر هذا المؤشر على قدرة النظام المالي على جذب المدخرات وعلى توفير المنتجات الادخارية، بحيث يجدر بهذه النسبة أن تنخفض كلما تطور القطاع المالي، ويتم التعبير عن هذه النسبة من خلال العلاقة: (M1/M2)

¹ أشواق بن قنور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي " دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013

² يوعباية دعاء، مرجع سابق ذكره، ص40

³ قببال راحو ومحمد حداد، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات الطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 1991-

2015، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 21، العدد 2، 2018، ص128

1-4 أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنك المركزي والبنوك التجارية:

يدل على أفضلية الوسطاء البنكيين في توجيه المدخرات إلى استثمارات، مراقبة الشركات، التأثير على إدارة الشركات وإدارة المخاطر مقارنة بالبنك المركزي، طبعاً تكون البنوك التجارية أكثر حساسية لنوعية الاستثمارات، تعبئة المدخرات وتخفيض التكاليف مقارنة بالبنك المركزي.

1-5 نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي (Bank deposit to GDP):

يقيس هذا المؤشر قدرة الوساطة المالية على تعبئة المدخرات الوطنية بمختلف أنواعها وأجلها (تحت الطلب، لأجل، ادخارية).

1-6 نسبة القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض (Private/TC) :

هذا المؤشر يوضح هيكل توزيع القروض بين القطاع العام والخاص في الاقتصاد، فحسب كيفن ولفين فإن النظام البنكي الذي يمنح قروض للقطاع الخاص من المحتمل أن يكون أكبر كفاءة من النظام البنكي الذي يمنح قروضاً أكبر للقطاع العام¹.

2- مؤشرات تطور الأسواق المالية²:

عموماً ما تستخدم المؤشرات التالية لرصد تطورات الأسواق المالية وهي كما يلي:

2-1 معدل القيمة السوقية:

يستخدم هذا المعدل لقياس الحجم الكلي للسوق المالي والذي بدوره يعتبر مقياساً مناسباً لقدرة الدولة على تحريك رأس المال وتنويع المخاطر على المستوى الاقتصادي الكلي.

تزداد قيمة الأسهم المدرجة مع زيادة المشروعات الاستثمارية التي يتم تمويلها بالأسهم وبالتالي يزداد دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2-2 سيولة السوق المالي:

وهنا ندرج مقياسين لسيولة السوق المالي، وهما الأكثر استعمالاً:

أ- معدل القيمة الكلية المتبادلة:

¹ لمزاودة رياض مرجع سابق ذكره، ص 86
² أشواق بن قنور، مرجع سابق ذكره، ص 47-48

يقوم هذا المعدل بقياس التبادل الفعلي للأسهم في السوق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك فإنه يعكس مستوى السيولة العالية ويعد بذلك حافزا للاستثمار في المشروعات طويلة الأجل حيث يصبح بإمكان المستثمرين في هذه المشروعات سحب رؤوس أموالهم إذا ما احتاجوا إليها بسهولة عن طريق بيع أسهمهم قبل اكتمال آجال المشروعات. وتحفز السيولة المرتفعة على الاستثمار في المشروعات طويلة الأجل ذات العوائد والمخاطر المرتفعة، الأمر الذي يؤدي بالمقابل إلى تنشيط النمو الاقتصادي.

ومع تزايد السيولة في السوق تزداد رغبة المستثمرين في المشاركة في السوق وتوفير المزيد من التمويل للمشروعات، بمعنى آخر تزداد مشاركة المستثمرين إذ علموا أنه بإمكانهم الانسحاب متى اقتضت ظروفهم ذلك.

ب-معدل دوران السهم:

وهو يعادل القيمة الكلية للأسهم المحلية المتبادلة خلال فترة معينة كنسبة مئوية من متوسط القيمة السوقية لتلك الفترة، ويستخدم معدل الدوران المرتفع كمؤشر إلى تكاليف إتمام الصفقات المنخفضة، والجدير بالملاحظة هنا أن القيمة السوقية المرتفعة لا تعني بالضرورة أن سيولة السوق مرتفعة وبالتالي يكون من الأجدر استخدام هذا المؤشر إلى جانب مؤشر معدل القيمة الكلية المتبادلة لقياس السيولة.

المطلب الرابع: محددات التطور المالي

شهدت السنوات الأخيرة تزايد عدد البحوث حول محددات التطور المالي والتي سلطت الضوء على العوامل المؤثرة على التطور المالي والمفسرة للاختلافات في الأنظمة المالية بين الدول، فالنمو الاقتصادي ليس بالضرورة هو المحدد الوحيد للتطور المالي، حيث حددت الأدبيات النظرية العديد من العوامل الأخرى والتي يمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين:

1-المؤسسات (الإطار المؤسسي).

2-العوامل السياسية.

3-العوامل الاقتصادية.

4-العوامل الهيكلية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة مختلف العوامل المحددة للتطور المالي

1- المؤسسات (الإطار المؤسسي)¹:

تعتبر طبيعة المؤسسة والبيئة المؤسسية من أهم المؤشرات المفسرة للاختلاف بين الدول في مستويات التطور المالي، لما تشتمل عليه من قوانين وأنظمة تسمح بتنمية وزيادة كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية، ويشمل ذلك القوانين العامة واللوائح والرقابة على القطاع المالي وإدارة الشركات. ومن المعلوم أن النظرية الاقتصادية تؤكد على أن وجود بيئة مؤسسية قوية يؤدي إلى انخفاض في حدة المشاكل المرتبطة بالمعلومات والمعاملات السلبية مع العلم إن وجود مثل تلك المؤسسات يعتبر مؤشر ايجابي لحماية مصالح المستثمرين والذين يعتبرون جزء لا يتجزأ من التنمية المالية التي تسهم في زيادة الكفاءة في القطاع المالي بشكل عام. وعموما يتم تصنيف المؤسسات في أربع مجموعات:

- **المؤسسات القانونية:** التي تحدد نوع النظام القانوني، المفاهيم وكيفية تنفيذ القواعد القانونية، وخاصة ما يتعلق بحقوق الملكية.
- **المؤسسات الاقتصادية:** التي تحدد مجموع القواعد التي تحكم عمليات الإنتاج، تخصيص وتوزيع السلع والخدمات، بما في ذلك قواعد تنظيم الأسواق.
- **المؤسسات السياسية:** التي تتعلق بنوع النظام السياسي والقواعد واللوائح الانتخابية.
- **المؤسسات الاجتماعية:** التي تغطي عادة القواعد المتعلقة بالحصول على التعليم، الصحة وبنظام التأمين الاجتماعي.

2- المحددات السياسية:

يتعلق مستوى تطور النظام المالي بسياسة الحكومة، إذ أبرز كل من "Ronini" و "Salai-martin" أنه بإمكان استعمال القطاع المالي كمصدر للتأثير على مستوى الدخل والنمو الاقتصادي، حيث أنه في اقتصاد دولة ما، متميز بالتهريب الضريبي، فبإمكان الحكومة أن تقوم بكبح نظامها المالي من خلال فرض معدل ضريبي عال من أجل رفع إيراداتها وبالتالي فإن السياسة تحد من تطور النظام المالي².

وقد أشارت الدراسات الحالية في هذا المجال للعنصر آخر في تفسير التطور المالي والمتمثل في عدم الاستقرار السياسي حيث يؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية ككل. كما أنه يؤثر على التطور المالي وبشكل مستقل عن التنمية الاقتصادية. حيث أن الاستقرار السياسي يعتبر من المحددات الأساسية

¹بين دحمان أمانة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية" دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 2014-1989"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه لطور الثالث نظام م.دفي علوم اقتصاد النقد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

أبي بكر بلقايد - تلمسان -، ص33

² بوعباية دعاء، مرجع سابق ذكره، ص38

للتطور المالي. إذ أن الاختلاف بين الدول في شدة الاضطراب السياسي يفسر بشكل كبير التباين في مستويات التطور المالي بين الدول¹.

3-العوامل الاقتصادية²:

3-1النمو الاقتصادي:

هناك العديد من النظريات والدراسات التي عالجت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. وقد ركزت الدراسات الحديثة على اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، فبعض الاقتصاديين اعتبروا أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي من خلال رفع معدلات التراكم الرأس مالي وعلى رأسهم Schumpeter (1911) الذي استخلص الأثر الايجابي الذي يمكن أن يحدثه تطور القطاع المالي في بلد معين على معدل نموه الاقتصادي وذلك من خلال الخدمات التي يوفرها القطاع المالي والتي تمثل الداعم الحقيقي للنشاط الاقتصادي.

بينما اعتبر اقتصاديون آخرون أن النمو الاقتصادي هو الذي يعزز التطور المالي من خلال زيادة الطلب على الأنواع المختلفة من الترتيبات المالية وهذا ما أكد عليه Robinson (1952) والذي اعتبر أن المؤسسة هي التي تقود التمويل وبالتالي فحسب هذا الرأي توفير التمويل لا يؤدي إلى النمو، وإنما التمويل يستجيب تلقائياً لمختلف طلبات القطاع الحقيقي مما يعني أن التطور المالي ليس هو المسبب للنمو الاقتصادي إنما هو نتيجة لذلك النمو.

3-2التضخم:

يعتبر التطور المالي قناة هامة يمكن من خلالها أن يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي بشكل سلبي، وذلك من خلال تسببه في خلق حالة عدم التأكد في السوق المالية، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يقلل من كفاءة النظام المالي في تخصيص الموارد، ويؤثر سلبيًا على التطور المالي ومن ثم النمو الاقتصادي.

4-العوامل الهيكلية³:

4-1سيطرة البنوك العمومية على القطاع المالي:

في جميع أنحاء العالم أنشأت المؤسسات المالية العمومية من أجل تخفيض تكاليف القروض، زيادة القدرة على الوصول إلى القروض، تخصيص الموارد للمشاريع الاستراتيجية ومراقبة المخاطر في القطاع المالي.

¹بين دحمان أمانة، مرجع سابق ذكره، ص51

²بين دحمان أمانة، مرجع سابق ذكره، ص52

³بين دحمان أمانة، مرجع سابق ذكره، ص57

حيث سيطرت السلطات العمومية على الوساطة المالية بهدف تعزيز التطور المالي وبالتالي التنمية الاقتصادية. إلا أن هذا النموذج من التدخلات لم يعطي النتائج المتوقعة. فقد تميزت البنوك العمومية بسوء التسيير، منح القروض لأغراض سياسية وغياب الكفاءة. وبالرغم من موجة الخصخصة الأخيرة إلا أن البنوك العمومية لا زالت تسيطر على جزء مهم من النظام المالي خاصة في الدول النامية.

4-2 التطور المالي وفتح النظام المالي للبنوك الأجنبية:

في إطار سياسة التحرير المالي، خصصت البنوك العمومية وتخفيف قيود الدخول للنظام المالي يعزز ويسهل دخول البنوك الأجنبية في الدول النامية. ومن الناحية النظرية دخول البنوك الأجنبية يكون له أثر إيجابي على تطور القطاع المالي المحلي.

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الدول إلى تحقيقه والبحث عن العوامل التي من شأنها الرفع منه وتحفيزه، وذلك على اعتباره أحد أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى أهمية النشاط الاقتصادي للدولة والذي ينعكس على رفاه الفرد ومستوى دخله.

إن تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وقابلة للاستمرار (طويل الأجل) يمثل هدفا أساسيا للسياسات الكلية لمختلف الاقتصاديات وخاصة النامية. وفي هذا المبحث سنتطرق الى تعريف النمو والتنمية والفرق بينهما، ثم سنتعرف الى أهم نظرياته ومحدداته وأنواعه لنناقش في الأخير تكاليفه وفوائده.

المطلب الأول: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما

أولاً-تعريف النمو الاقتصادي:

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، ويمكن تعريفه عموماً " بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"¹.

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محلياً أو خارجياً².

¹ أشواق بن قنور، مرجع سابق ذكره، ص65

² حمادي بكرة ومختاري فتيحة، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي " دراسة قياسية لاقتصاد سنغافورة، تركيا وماليزيا باستخدام نموذج VAR، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة، 2014-2015، ص68

كما ينص تعريف آخر على أن النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الرئيسية، التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس النمو الاقتصادي بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المحقق عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع¹.

وفي تعريف آخر النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى فترة أخرى (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه. ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموماً ثلاث حالات:

- معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن.
- معدل نمو متزايد: أي يتزايد عبر الزمن.
- معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن (أزمة)².

ثانياً-تعريف التنمية الاقتصادية:

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد لتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجمع القدرة على التطور الذاتي المستمرة بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد³.

وفي هذا الصدد أعطيت عدة تعريفات للتنمية الاقتصادية فعرفت على أنها⁴:

- التنمية الاقتصادية هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي كما أنه بمقتضى هذه العملية يدخل الاقتصاد المحلي نحو النمو الذاتي.
- كما يمكن تعريفها كذلك على أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، وتحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.

¹ لزروخي صباح وبرحومة عبد الحميد، دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، باستخدام التكامل المشترك، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ال عدد15، ص98
² زين رمضان نجيمة وبادة إيمان، الاستثمار في الرأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - ملحقة مغنية، 2015-2016، ص 50
³ زين رمضان نجيمة وبادة إيمان، ص 51
⁴ بوعباية دعاء، مرجع سابق ذكره، ص4

وعليه فالتنمية الاقتصادية هي عملية تحويل الهياكل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر والرفع من المستوى المعيشة ومعدلات الاستثمار وإعطاء المزيد من الفرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم.

ثالثا- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

بعد تطرقنا لمفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يتضح لنا أن هناك فرق بينهما، ويتمثل هذا الفرق فيما يلي¹:

- يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من سلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أما التنمية الاقتصادية لا تركز على التغير الكمي فقط وإنما تشمل التغيير النوعي والهيكلية.
- تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي. يعني النمو الاقتصادي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ربط بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، عكس التنمية التي تتضمن النمو كعنصر أساسي وهام، مقرونا بحدوث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية.
- النمو الاقتصادي هو العملية الطبيعية التلقائية التي لا تستدعي حدوثها دراسة أو تخطيط مسبق، على النقيض من ذلك يأتي مفهوم التنمية، والتي تعتمد في الأساس على الجهد المنظم فضلا على الإدارة والتخطيط السليمين لتتم عبر ذلك عملية التغيير نحو الأفضل سواء كان التغيير اقتصاديا أو اجتماعيا.

ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول الموالي:

¹ ابن رمضان نجيمة وبادة إيمان، مرجع سابق ذكره، ص 53

الجدول رقم (1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي وحركة آلية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
يخضع لدورات اقتصادي	لا تخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل تخطيط من قبل الدولة
لا يحدث تغيير في هياكل المجتمع والقطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في الهياكل الاقتصادية

المصدر: بن رمضان نجيمة وبادة إيمان، مرجع سابق ذكره، ص53

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي ومقاييسه

أولاً-نظريات النمو الاقتصادي¹

1-نظرية النمو الكلاسيكية:

رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية " أدم سميث، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس " إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي وأن التغيير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغيير في الإنتاج، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم.
- اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان، وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة وهذا

¹د. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة-علاقات وروابط-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص92

يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن تم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار وفي الأخير تكوين رأس المال.

- أكدوا على أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- يمكن استخلاص مما سبق ذكره أن تحقق مبادئ هذه النظرية يبقى رهن تحقق افتراضاتها، وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية، كافتراض وجود منافسة تامة، وكذا الاستخدام الكامل، وثبات بعض عوامل الإنتاج.

2-نظرية شومبيتر:

تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلى أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثرا بالفكر الكلاسيك الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا، وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين وهام: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية:

- توصل إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وإن اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وإن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية لعملية النمو.
- يرى أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية.

إلا أنه تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتر العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، أما فيما يخص مدى ملائمة تحليلاته للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:

- نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان.

- البلدان النامية تحتاج إلى الابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والكفاءة.

3-نظرية النمو الكينزية-النيو كينزيون نموذج هارود ودومار:

برز العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد كينز أنذاك النظرية الكلاسيكية وقانون "Say" "أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس.

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وانصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نمودجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الأجل القصيرة.

جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها:

- الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية.
- معدل النمو في الناتج يعتمد على الميل الحدي للادخار وكذا معامل الرأس المال على الناتج.
- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، على أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج السابق بتشأؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل في الأجل الطويل، وهذا ما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الأجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير.

4-النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية من خلال النموذج الشهري لـ SOLOW - سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالإقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاطم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن تم زيادة

معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الأجل، أما في الأجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي وكذا تزايد حجم السكان.

واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الأجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية....).
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالية:

- تشابه أطراف النشاط الاقتصادي.

- اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم.

في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي:

- معدل الادخار يظل ثابتا طوال مراحل التوازن.
- العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن.
- معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي.
- من خلال النموذج النيوكلاسيكي وكنتيجة نهائية أنه توصل إلى ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة، وأن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي.

5-النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي:

تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدارسات التجريبية لنظريات النمو أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص

قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها آثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة في الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري، الخبرة والتعليم، التقدم التكنولوجي والفني والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.

ثانيا-مقاييس النمو الاقتصادي¹

إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع المداخل الوطنية أي بمعنى ارتفاع الناتج الداخلي الخام في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، إذا لقياس هذا التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر على النمو الاقتصادي يتم دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط ومن أهمها:

1-الدخل الوطني الكلي:

حيث اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية فزيادته لا تعني شيئا إذا كان أقل من معدلات نمو السكان، كما إن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت من وإلى الخارج.

¹ بن رمضان نجيمة وبادة ايمان، مرجع سابق ذكره، ص63،64،65

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع:

وحيث إن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

3- متوسط نصيب الفرد:

وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، أما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من دخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية حيث:

الدخل الحقيقي للفترة t - الدخل الحقيقي للفرد للفترة t-1

معدل النمو =

الدخل الحقيقي للفرد للفترة t-1

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

4- معادلة singer:

حيث في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن:

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد

S: معدل الادخار الصافي

P: إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)

R: معدل نمو السكان

حيث قام " Singer " بافتراض أن $S=6\%$ من الدخل الوطني و $p=0,2\%$ و $R=1,25\%$ فان معدل نمو السنوي لدخل الفرد هو $D=-0,5$ وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور رغم أن افتراضات " Singer " كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وان إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 2% وان معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25% .

5-المعدلات النقدية لنمو:

هنا يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية:

أ- **معدلات النمو بالأسعار الجارية (تقدير الناتج المحلي الخام بالقيمة الاسمية):** عادة ما يتم قياس الدخل القومي باستخدام العملات المحلية ويتم نشر هذه البيانات سنويا، وبالتالي يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، ويعتبر هذا الأسلوب ناجحا لقياس معدلات النمو القصيرة الأجل.

ب- **احتساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة (التقدير بالقيمة الحقيقية):** تحسبا لأثر التضخم أصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار باعتبار إن الأسعار الجارية لا تعبر تعبيرا صحيحا عن زيادة في الإنتاج أو الدخل بالتالي اللجوء إلى تقديرها بالأسعار الثابتة بعد تقسيمها على الرقم القياسي للأسعار ويصلح هذا الأسلوب عند احتساب معدلات النمو لفترات زمنية طويلة.

ت- **احتساب معدلات النمو بالأسعار الدولية:** يتم اللجوء لهذه الطريقة عند المقارنة بحيث لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة قوية عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجالات التجارة الخارجية وبالتالي تقوم بتحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وأنواعه

أولاً: محددات النمو الاقتصادي¹

تتمثل محددات النمو الاقتصادي في مجموعة من العناصر التي يمكن حصرها فيما يلي:

1- رأس المال:

يتضمن رأس المال جميع الأصول المالية وغير المالية التي يحتفظ بها الأعوان الاقتصاديين خلال فترة زمنية معينة، بحيث تشمل الأصول غير المالية على الأصول الثابتة (السكنات، العقارات، المصانع، ومعدات الشركات... الخ) والأصول المتداولة (المخزون من المواد السلع النهائية... الخ) من جهة، والأصول غير الملموسة (براءات الاختراع، الابتكارات... الخ) من جهة أخرى، فالأصول غير مالية هي التي يطلق عليها تسمية رأس المال الحقيقي أو المادي، أما الأصول المالية تشمل أساساً على السيولة النقدية، الأوراق المالية والقروض.

والعلاقة الثنائية ما بين النمو الاقتصادي ورأس المال يمكن كتابتها إذا افترضنا أن رأس المال هو العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية كما يلي:

$$\frac{DK}{K} = \frac{DY}{Y}$$

أي أن نسبة نمو الناتج المحلي تساوي نسبة نمو رأس المال بعبارة أخرى، فالاستثمار هو العامل الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، والدليل على ذلك أن معظم دوال الإنتاج عبر تطور النظريات الاقتصادية يكون فيها عامل رأس المال كأحد المتغيرات الرئيسية فيها.

ومن أجل كمية من قوة العمل المعطاة، فإن تناقص رأس المال الكلي لكل عامل تؤدي إلى الزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فإذا تناقص رأس المال عبر الزمن فلا بد أن يتم خلق استثمارات جديدة من أجل الحفاظ فقط على المخزون رأس المال الموجود، وإذا كان هناك ارتفاع في حجم اليد العاملة لابد أن يكون هناك حجم معتبر من الاستثمارات من أجل الحفاظ على نفس مستوى رأس المال لكل عامل، فإذا ازداد حجم

¹ بوعباية دعاء، مرجع سابق ذكره، ص 8، 9، 10.

رأس مال الاستثمار بسرعة، فإن رأس المال لكل عامل سيرتفع عبر الزمن ويؤدي ذلك إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن الزيادة في الرأس المال لكل عامل تعتبر من العناصر الأساسية لتحقيق نمو من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني.

2- العمل:

هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها من إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين في البلد وكذا ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم العمالة في الدولة.

3-المواد الطبيعية:

في تعريف الأمم المتحدة للموارد الطبيعية أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته، وبصيغة أكثر تحديدا فإن هذه الموارد تشمل على المعادن ومصادر الطاقة والتربة والمياه الجوفية، وتمثل هذه الموارد الطبيعية العنصر الرئيسي وخاصة في مرحلة بداية النمو الاقتصادي أين تساعد في البدء بعملية تكوين رأس المال، كما أن هذه الموارد إذا توافرت بشكل أكبر فإنها تساهم في استدامة النمو الاقتصادي بمعدلات عالية.

4-التقدم التقني:

يعني بصورة عامة السرعة في التطوير وتطبيق المعرفة الفنية بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد، كما أن مفهوم التكنولوجيا يتعدى الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وكذا تطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية والإدارية والتسويقية، وبصيغة أخرى يمكن النظر إلى نفقات البحث و التطوير على أنها استثمار في المعرفة ، والتي تترجم على شكل تطوير في تكنولوجيا جديدة فضلا عن زيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية القائم، وما هو متفق عليه عموما على نفقات البحث والتطوير يمكن أن يكون لها تأثير مستمر على النمو الاقتصادي.

5-الاستقرار السياسي والأمني:

إن الاستقرار السياسي والأمني عامل ضروري لتشجيع الاستثمار خاصة الأجنبي، فكلما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا كان تكوين رأس المال أكبر وبالتالي معدل نمو أكثر، والعكس إذا كان البلد أقل استقرارا وأمانا كان تكوين رأس المال صغيرا في ذلك البلد وينعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

6- الانفتاح التجاري (التجارة الخارجية):

يتمثل اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على التجارة الخارجية الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج ، حيث تبرز التجارة الخارجية التدفقات من السلع والخدمات المصدرة والمستوردة أثناء فترة زمنية معينة أو بعبارة أخرى تعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية الممثلة بالصادرات وترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن تلبية حاجيات السكان ومتطلبات التنمية ممثلة في الواردات ، وبما أن التجارة الخارجية تعتبر المنتفس الوحيد للاقتصاد والتي تسمح باقتصاد النفقات الإنتاجية وتوسيع حجم الاستهلاك ومنه زيادة المنافع الاستهلاكية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطني حتى تضمن تصريف فائض الإنتاج.

ثانيا-أنواع النمو الاقتصادي¹

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين، فالالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة باستعمال موارد أكثر، ويمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية، وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من النمو وهما:

1-النمو الشامل:

يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو يعين زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقيسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن الدولة قد تحققت اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني.

2-النمو المكثف:

يقوم النمو المكثف على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه مثال الارتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل

¹أ. ملك محمودي وأ. د. يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة 2016

الإنتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

المطلب الرابع: تكاليف النمو الاقتصادي وفوائده¹

أولاً: تكاليف (الأعباء) النمو الاقتصادي

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها:

- 1- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج السلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهنا يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
- 2- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.
- 3- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.
- 4- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

ثانياً-فوائد النمو الاقتصادي

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:

- 1- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- 2- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع من معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- 3- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- 4- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.
- 5- التخفيف من مشكلة البطالة.

¹ حمايدي بدره ومختاري فتيحة، مرجع سابق ذكره، ص 79

خلاصة :

تعرضنا في هذا الفصل لمفهوم النمو الاقتصادي وأهم التطورات الحاصلة في الفكر التنموي، كما تم التعرض لماهية التطور المالي وأهم الجوانب والدعائم التي تساعد على تحسين مستواه.

طبعا التطور المالي مفهوم متعدد الجوانب ولا يمكن لمؤشرات كمية من تحديده، على هذا الأساس العمق المالي يشرح لنا أحد أبعاده والمتمثل في نشاط وفعالية المؤسسات المالية، في المقابل الشمول المالي يشرح لنا معدل الإتاحة المالية في الاقتصاد ومقدار توفر الخدمات المالية المناسبة وبأقل تكلفة، بالإضافة إلى ذلك يعتبر الاستقرار المالي أحد أهم أبعاد التطور المالي فالنظام المالي السليم هو القادر على تحجيم مخاطر وتقليل تكاليف الاستقرار.

إن عملية التطوير المالي تتطلب فهم الجوانب والمحددات الأخرى، فوجود إطار مؤسسي ملائم يوفر المؤسسات الداعمة والمكاملة لعملية حماية الحقوق وإنفاذ العقود مما يؤدي إلى رفع مستوى رأس المال الاجتماعي وزيادة الثقة في الاقتصاد والحكومة.

**الفصل الثاني: الإطار
التطبيقي للدراسة (دراسة
قياسية باستخدام بيانات
البنائ لمجموعة من الدول
الإفريقية)**

تمهيد:

برز ابتداء من أوائل التسعينات عدد من الدراسات التجريبية التي هدفت الى دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي والتحقق من وجود أثر بين العمل الجيد للنظام المالي في دولة ما ومستوى نموه الاقتصادي وذلك باستخدام مختلف أساليب الاقتصاد القياسي.

في البداية، استعملت الدراسات القياسية السابقة حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي مختلف نماذج القياس الاقتصادي والمتمثلة في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث استخدم الباحثون حديثاً انحدارات البائل الديناميكية Dynamic Panel Regressions كبديل لانحدارات المقاطع العرضية ذات المتغيرات المساعدة Cross-Sectional IV Regressions، و قد انقسمت طرق التقدير بين التقدير باستعمال مقدر مجموعة المتوسطات المجمعة PMG و التي تعتبر مناسبة تماماً لتحليل نماذج البائل الديناميكية حيث تتميز بكونها قادرة على استيعاب التوازن على المدى الطويل، أما الطريقة الثانية فهي مقدر العزوم المعممة GMM، في حين اتجهت الدراسات الى استعمال السلاسل الزمنية من أجل تحديد اتجاه وطبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث أن من بين أهم الاختلافات بين السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية هي أن استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تغطي فترات طويلة مقارنة بالسلاسل الزمنية، حيث أن التقدير باستخدام بيانات Panel يسمح لنا بالاستفادة من خصائص كل من السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية.

وأعادت الأدبيات الحديثة اختبار طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال استخدام تقنية أخرى في الاقتصاد القياسي وهي التكامل المشترك Panel Cointegration Model .

وسنقوم في هذا الجزء من البحث بعرض مختلف الدراسات التجريبية التي ركزت على دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث سنقوم بتقسيم هذه الدراسات بحسب النتائج الى: الدراسات التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والدراسات التي توصلت الى وجود علاقة سلبية بينهما والدراسات التي حددت اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، لننتقل بعد ذلك الى الدراسة التطبيقية.

وبهدف دراسة أثر النمو الاقتصادي على التطور المالي بالدول الإفريقية، قمنا بتطبيق تحليل الانحدار الساكن و المتمثل في نموذج الانحدار المجمع POLS، ونموذج الانحدار الثابت FEM، ونموذج الانحدار العشوائي REM، كما استعملنا اختبارات التفاضل اختبار النموذج الملائم، وهذه الاختبارات تتمثل في كل من اختبار Wald، اختبار LM واختبار Hausman.

المبحث الأول: الدراسات التجريبية السابقة

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض بعض الدراسات التجريبية السابقة التي اختبرت طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والدراسات التي اختبرت اتجاه السببية بين التمويل والنمو الاقتصادي:

المطلب الأول: الدراسات التي أثبتت وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

1-دراسة¹ Goldsmith(1963):

تعد من الدراسات الأولى التي تناولت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث شملت عينة مكونة من 35 دولة مصنعة وذلك خلال الفترة (1960-1963)، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود اقتران وتوازي بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأن حجم الوساطة المالية كنسبة من حجم النشاط الاقتصادي ترتفع مع تقدم وتطور البلدان. لكن تعرضت هذه الدراسة للعديد من الانتقادات بسبب صغر حجم العينة، وبالتالي استبعد المنتقدون إمكانية تعميم النتائج المتولدة عنها، إضافة إلى حصرها للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في التطور المالي فقط، كما أنها توقفت على تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي دون تحديد اتجاه هذه العلاقة

واستنتج Goldsmith بأن التمويل من خلال البنوك والأسواق المالية في الاقتصاد لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي ولا سيما على المدى البعيد، وبين أن الفترات التي يرتفع بها النمو الاقتصادي تزامنت مع فترات التطور المالي المرتفع

2-دراسة² King & Levine(1993):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور التطور المصرفي في النمو الاقتصادي لـ 80 دولة نامية خلال الفترة 1960-1986، والليذان استخدمتا في دراستهما عددا من مقاييس التطور المالي منها متوسط الموجودات السائلة للنظام المالي إلى الناتج المحلي الحقيقي ومتوسط معدل الائتمان المخصص للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان المحلي ومتوسط الائتمان المصرفي إلى إجمالي الاقتراض، ووظفا عدة مقاييس للنمو الاقتصادي منها متوسط دخل الفرد ومتوسط التعليم ومؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياستين المالية والنقدية، وأظهدا أن تنمية المصارف قد تكون من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، حيث

¹Goldsmith, R. (1969). Financial Structure and Development. The Economic Journal, 365-367

²– King R. and R. Levine, Finance and Growth: Schumpeter Might be Right, The Quarterly Journal of Economics, 1993,513- 542

توصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والتدعيم القوي للتأثيرات الإيجابية للتطور المالي على النمو الاقتصادي.

3-دراسة محمد الغفيس (2016)¹:

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية، واستعرضت بيانات سلاسل زمنية للفترة (1985-2015)، وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطور القطاع المالي على إجمالي النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي بشقيه الحكومي والخاص.

المطلب الثاني: الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سلبية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

1-دراسة بن دحمان آمنة(2016)²:

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام سلة Panel من البيانات لعينة من 25 دولة نامية تغطي الفترة الممتدة ما بين (1989-2014)، وذلك بالاعتماد على نموذج ديناميكي Dynamic Panel Data وتقنية العزوم المعممة GMM للتقدير.

استعاننت في الدراسة على مجموعة من المؤشرات المتمثلة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمفسر للنمو الاقتصادي ومجموعة من المؤشرات الأخرى التي تقيس التطور المالي مثل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، النقود وأشباه النقد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا الاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي كنسب من الناتج المحلي الإجمالي.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي لتطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي وأن الإطار المؤسساتي خفف من هذا التأثير السلبي.

¹ محمد الغفيس، تحليل مقارن: أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، شعبة تطوير القطاع المالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2016، ص2

² بن دحمان آمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق ذكره، ص 250-286

2-دراسة تهتان موراد¹:

يهدف هذا البحث لدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لعدد 10 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1980-2006)، تم استخدام نماذج بانيل Panel التي تمزج بين بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية.

ولتفسير متغير النمو الاقتصادي لجأ الباحث الى مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكمؤشرات مفسرة للتطور المالي استعان بمؤشر الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عرض النقود بمفهومها الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي، القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة الى وجود تأثيرات سلبية للتطور المالي والنمو الاقتصادي، وأن العلاقة بينهما ضعيفة.

المطلب الثالث: الدراسات التي أثبتت عدم وجود أي علاقة تربط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي:

1-دراسة بدر شحدة سعيد حمدان(2020)²:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة، السعودية، عمان، قطر، الكويت والبحرين خلال الفترة الزمنية (1990-2017) بالاستعانة ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وتم استخدام اختبارات التكامل المشترك والعلاقة السببية بالإضافة الى ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model، ونموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، ونموذج الآثار العشوائية Random Effects Model.

عبر عن النمو الاقتصادي بمؤشر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، والتطور المالي بمؤشرين عرض النقد الواسع الى الناتج المحلي ومؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.

انتهت الدراسة الى وجود اختلاف في تأثير متغيرات التطور المالي على النمو الاقتصادي من دولة الى أخرى في دول المجلس التعاون الخليجي وذلك يعود للخصائص الجوهرية لكل دولة، وأظهرت نتائج اختبار السببية عدم وجود أي علاقة أي أن النمو الاقتصادي لا يسبب التطور المالي والعكس صحيح.

¹ تهتان موراد، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، ورقة بحثية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، ص8-10

² بدر شحدة سعيد حمدان، التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المجلس التعاون الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، السنة 2020، ص15-32

2-دراسة بولعرج سهيلة وصفيح صادق¹:

يهدف هذا البحث الى قياس تأثير التطور المالي مقاسا بالتطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين(1993-2017)، حيث تم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في معالجة وتحليل البيانات.

اعتمدت الدراسة على ستة مؤشرات لقياس التطور المالي وهي نسبة عرض النقود بالمعنى الواسع الى إجمالي الناتج المحلي، نسبة إجمالي الودائع الى إجمالي الناتج المحلي، نسبة أشباه النقود الى إجمالي الناتج المحلي، الائتمان الى القطاع الخاص الى إجمالي الناتج المحلي، الائتمان الى القطاع الخاص الى إجمالي الائتمان، أصول البنوك التجارية الى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافا لها أصول البنك المركزي.

وتوصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي، أي ان التطور المالي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وان التحسن الحاصل في المؤشرات المالية والنقدية يعود بالأساس الى عوامل أخرى كارتفاع أسعار المحروقات.

المطلب الرابع: الدراسات التي ركزت على اتجاه السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

تعتبر دراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من أهم الدراسات التي قامت بتحليل هذا الموضوع، حيث يتمثل جوهر هذه الدراسات في اتجاه العلاقة بينهما، إما نجد أن تطور القطاع المالي هو من يقود النمو الاقتصادي، أو أن النمو الاقتصادي هو من يسبب تطور القطاع المالي، ودراسات أخرى التي أثبتت وجود علاقة تأثير ثنائية الاتجاه بينهما، وفيما يلي بيان لذلك:

1-فرضية اتباع العرض (التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي):

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات المالية بإمكانها أن تعزز الكفاءة الاقتصادية ككل، وأن تخلق وتوسع السيولة وتحشد المدخرات وتعزز التراكم الرأسمالي، وتحول الموارد من القطاعات التقليدية إلى قطاعات تحت النمو بشكل أكبر.

¹ بولعرج سهيلة وصفيح صادق، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1993-2017، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 1، 2021، ص73-78

1-1دراسةنور الهدى حفصاوي(2018)¹:

كان الهدف من هذه الدراسة قياس أثر التطور النقدي والمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر ومصر واتجاهه في الأجلين الطويل والقصير خلال الفترة(1990-2016) باستعمال ثلاث نماذج، حيث اعتمدت على نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) واختبار التكامل المشترك لجوهانسون واستخدام اختبارات السببية، كما اقتصرت الدراسة على تناول البنوك والأسواق المالية كمكونات للنظام المالي في الجزائر ومصر، بينما لم يتم التطرق إلى المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين، مؤسسات التقاعد) نظرا لتوسع الموضوع وحدثة هذه الأخيرة في الاقتصاديين الجزائري والمصري.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- توصلت من تحليل النموذج الأول الى وجود علاقة طويلة الاجل ذات اتجاه واحد تتجه من التطور النقدي والمالي الى النمو الاقتصادي في الجزائر هذه النتيجة تؤيد فرضية اتباع العرض.
- وتوصلت من تحليل النموذج الثاني الى وجود علاقة سببية وحيدة طويلة الاجل تتجه من التطور المالي الى النمو الاقتصادي في مصر، لكن بتأثير سلبي.
- أما النموذج الثالث فتوصلت الى وجود علاقة سببية طويلة وقصيرة الاجل تتجه من التطور النقدي والمالي الى النمو الاقتصادي في الجزائر

1-2دراسة حنان تلمساني²:

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1986-2013)، حيث استخدمت نموذج الانحدار الذاتي ذات فترات إبطاء موزعة ARDL.

استخدمت مؤشر نصيب الفرد للتعبير عن النمو الاقتصادي، ومؤشر الكتلة النقدية، معدل الاستثمار المحلي من إجمالي الناتج المحلي، معدل التضخم السنوي، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي، مؤشر التحرير المالي، والانفتاح التجاري للتعبير عن التطور المالي.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي أما فيما يتعلق بمعدل التضخم قد أظهرت النتائج معنوية التأثير السلبي لهذا المتغير ومتغير الائتمان المحلي، كما توصلت

¹ نور الهدى حفصاوي، دراسة العلاقة بين التطور النقدي والمالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص375-376
² حنان تلمساني، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1986-2013)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 169-178

الدراسة الى وجود علاقات سببية في اتجاه واحد من الائتمان المقدم، الكتلة النقدية والتضخم الى النمو، معناه ان التطور المالي هو الذي يؤدي الى النمو الاقتصادي.

2-فرضية اتباع الطلب (النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي):

ترى هذه المقاربة أن النمو المتحقق في القطاع المالي هو محصلة واستجابة لنمو القطاع الحقيقي، حيث أن توسع القطاع الحقيقي نتيجة للتقدم التكنولوجي أو تقدم كفاءة العمل سيدفع باتجاه زيادة الطلب على الخدمات المالية.

2-1دراسة¹(Kar & Pentecost2000):

الهدف من هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في تركيا، توصلت إلى نتائج متباينة، فعند استخدام نسبة عرض النقود إلى الناتج القومي الإجمالي كمقياس للتطور المالي وجدا أن العلاقة ذات اتجاه وحيد من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، وحين تم استخدام كل من نسبة الودائع المصرفية ونسبة الائتمان الخاص والائتمان المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي وجدا أن العلاقة تتجه بالعكس من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي، واستنتجا بصورة عامة أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر في التطور المالي في تركيا.

2-2دراسة²(Liang & Teng2006):

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة الممتدة من 1952 إلى 2001، وباستخدام كل من نسبة الائتمان المحلي وإجمالي خصوم البنوك إلى الناتج الداخلي الخام كمؤشرين للتطور المالي، وباستعمال اختبار التكامل المشترك واختبار السببية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.

3-التأثير المتبادل (قيادة العرض-إتباع الطلب):

أثبتت هذه الدراسات علاقة ثنائية أو تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بحيث يؤثر كل منهما في الآخر.

¹أ.خاطر طارق ود. مفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد16، ديسمبر 2014، ص152

² بن يحيى ويحيى وطلحاي فاطمة الزهراء، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد10 /العدد: 04، جويلية 2020، ص234-256

3-1دراسة د. محمد زريقات وآخرون(2012)¹:

تهدف الدراسة الى تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية، غطت هذه الدراسة الفترة (1980-2009) بالاستعانة ببيانات السلاسل الزمنية، تم استخدام اختبار ADF لقياس مدى استقرار السلاسل الزمنية، وتحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل والقصير.

استخدمت الدراسة مؤشر معدل النمو في دخل الفرد الحقيقي (RGDP) كمفسر للنمو الاقتصادي، واستخدمت عرض النقد بمفهومه الواسع، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والودائع المصرفية كمؤشرات مفسرة للتطور المالي.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية طويلة وقصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والتطور المالي، وأن هذه العلاقة ثنائية الاتجاه بمعنى أن التغيرات في التطور المالي تفسر التغيرات في النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

3-2دراسة Hussein & Demetriades 1996²:

استخدم فيها نسبة موجودات الودائع ونسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور المالي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي لـ 16 دولة نامية، فقد جاءت اختبارات السببية لحوالي نصف دول عينة الدراسة مؤيدة للسببية الثنائية، في حين أشارت هذه الاختبارات لعدد آخر من الدول أن التأثير يتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.

المبحث الثاني: دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي بالدول الإفريقية

المطلب الأول: وصف المتغيرات وصياغة النموذج القياسي

1- وصف المتغيرات

تم اختيار المتغيرات المستخدمة في الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين التطور في القطاع المالي والنمو الاقتصادي حيث استخدمنا مؤشرين مفسرين للتطور المالي بالإضافة إلى ثلاث متغيرات مراقبة تفسر النمو الاقتصادي، قمنا بدراسة قياسية على 33 دولة افريقية

¹ د. زياد محمد زريقات وآخرون، تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)، المجلة العربية للإدارة، مج35، يونيو 2015، ص 12-18

² خاطر طارق ود. مفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مرجع سابق ذكره، ص 153

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الدول الإفريقية

خلال الفترة 1995-2020 والجدول التالي يتضمن دول الدراسة بالإضافة إلى جدول المتغيرات ومؤشرات القياس ومصدر البيانات.

الجدول 2: جدول الدول محل الدراسة

Algeria	Benin	Botswana	Burkina Faso	Cameroon
Chad	Congo, Rep	Comoros	Egypt, Arab, Rep	Eswatini
Gabon	Gambia	Ghana	Guinea	Kenya
Madagascar	Mali	Morocco	Mozambique	Namibia
Niger	Nigeria	Rwanda	Senegal	Seychelles
Sierra Leone	South Africa	Sudan	Tanzania	Togo
Tunisia	Uganda	Zimbabwe		

المصدر: من اعداد الطالبة

الجدول 3: المتغيرات ومؤشرات القياس ومصادر البيانات

رمز المتغير	اسم المتغير	مؤشرات القياس	مصدر البيانات
MSCPS	التطور المالي	ائتمان القطاع النقدي للقطاع الخاص اجمالي الناتج المحلي % Monetary Sector credit to private sector	World Bank
BM	التطور المالي	النقد الواسع % Broad money	World Bank
TRAD	الانفتاح التجاري	التجارة % Trade (% of GDP)	World Bank

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الدول الإفريقية

World Bank	النفقات النهائية للاستهلاك % General government final consumption expenditure (% of GDP)	الانفاق الحكومي	GFCE
World Bank	إجمالي تكوين رأس المال Gross capital formation (% of GDP)	الاستثمار المحلي	GCF
World Bank	نمو إجمالي الناتج المحلي GDP growth (annual %)	النمو الاقتصادي	GPDGR

المصدر: من اعداد الطلبة

الجدول رقم 4: التحليل الوصفي

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
GPDGR	overall	4.037634	4.45063	-20.59877	35.22408	N = 858
	between		1.597749	.6943366	8.718675	n = 33
	within		4.162904	-20.56909	32.09664	T = 26
MSCPS	overall	19.15507	16.31986	.0078254	84.81197	N = 847
	between		15.19654	4.449375	60.72162	n = 33
	within		6.358419	-8.139672	81.94145	T-bar = 25.6667
BM	overall	33.23984	24.0104	5.1432	151.5489	N = 847
	between		22.00313	12.44372	97.2272	n = 33
	within		10.12074	-11.14717	151.5168	T-bar = 25.6667
TRAD	overall	65.68305	33.05334	.7846308	225.0231	N = 854
	between		29.95769	21.54348	165.5786	n = 33
	within		14.81203	-43.58763	125.1275	T = 25.8788
GFCE	overall	14.40985	5.709106	.9112346	39.45063	N = 852
	between		4.986997	4.962136	27.78563	n = 33
	within		2.955755	1.207334	29.86562	T-bar = 25.8182
GCF	overall	22.38665	9.733212	-2.424358	79.40108	N = 851
	between		6.748852	10.76617	37.46537	n = 33
	within		7.113662	.2697718	64.32236	T-bar = 25.7879

المصدر: مخرجات Stata v17

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الدول الإفريقية

يوضح لنا الجدول أعلاه المتوسط والانحراف الكلي بالإضافة إلى أعلى وأدنى قيمة. حيث نلاحظ من خلال نتائجه أن متوسط نمو الناتج الداخلي الخام 4,037 % بانحراف معياري قدره 4,450، كما سجلت أدنى قيمة بـ 20,598% وأعلى قيمة بـ 35,224.

بالنسبة إلى الائتمان المحلي المقدم إلى إجمالي الناتج المحلي فكان بمتوسط 19,155% وانحراف معياري بلغ 16,319 حيث سجل أعظم قيمة بـ 84,811% وأدنى قيمة بـ 0,007%.

أما المعروض النقدي بمعناه الواسع فأعطانا متوسط بقيمة 33,239% وانحراف معياري بقيمة 24,010، سجلت أدنى وأعلى قيمة بـ 5,143%، 151,548% على التوالي.

سجلت التجارة متوسط بقيمة 65,683% وانحراف معياري بلغ 33,053، أما بالنسبة لكل من القيمة الدنيا والعظمى فسجلت 0,784%، 225,023% على التوالي.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فكانت بمتوسط قدره 14,409% وبانحراف قدره 5,709، وسجلت كأدنى قيمة 0,911%، وأعلى قيمة 39,450%.

أما الاستثمار المحلي فسجل متوسط بقيمة 22,386% وانحراف 9,733 وسجل أدنى قيمة بـ 2,424% وكقيمة عظمى 79,401%.

الجدول رقم 5: مصفوفة الارتباطات

	GPDGR	MSCPS	BM	TRAD	GFCE	GCF
GPDGR	1.0000					
MSCPS	-0.1572* 0.0000	1.0000				
BM	-0.1816* 0.0000	0.7820* 0.0000	1.0000			
TRAD	-0.0818* 0.0168	0.2133* 0.0000	0.3077* 0.0000	1.0000		
GFCE	-0.1146* 0.0008	0.4306* 0.0000	0.4476* 0.0000	0.4699* 0.0000	1.0000	
GCF	0.0839* 0.0144	0.0881* 0.0106	0.2531* 0.0000	0.2808* 0.0000	0.2147* 0.0000	1.0000

المصدر: مخرجات Stata v17

يوضح الجدول قيمة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

علاقة سلبية ومعنوية إحصائياً بين الناتج الداخلي الخام وباقي متغيرات الدراسة الائتمان المحلي المقدم إلى إجمالي الناتج المحلي، المعروض النقدي بمعناه الواسع، التجارة الخارجية، الإنفاق الحكومي حيث كان معامل الارتباط $-0,157$ ، $-0,181$ ، $-0,081$ ، $-0,114$ على التوالي، بينما كان هناك ارتباط موجب ومعنوي اقتصادياً مع متغير الاستثمار المحلي حيث بلغ معامل الارتباط $0,083$. أما المتغيرات المستقلة فيرتبطون ببعضهم البعض ارتباطاً موجباً ومعنوياً إحصائياً.

2- صياغة النموذج القياسي:

يكتب الشكل الرياضي للنموذج في شكل الدالة:

$$GPDGR_{it} = f(MSCPS; BM; TRAD; GFCE; GCF)$$

ومنه يمكن كتابة النموذج القياسي في الشكل التالي:

$$GPDGR_{it} = \beta_0 + \beta_1 MSCPS_{it} + \beta_2 BM_{it} + \beta_3 TRAD_{it} + \beta_4 GFCE_{it} + \beta_5 GCF_{it} + \mu_{it}$$

حيث:

$$t = 1 ; 2 ; \dots ; T$$

$$i = 1 ; 2 ; \dots ; N$$

$GPDGR_{IT}$: الناتج الداخلي الخام %

$GFCE_{it}$: النفقات النهائية للاستهلاك %

GCF_{it} : إجمالي تكوين رأس المال %

$MSCPS_{it}$: الائتمان المحلي المقدم الى إجمالي الناتج المحلي %

BM_{it} : المعروض النقدي بمعناه الواسع %

$TRAD_{it}$: الانفتاح التجاري %

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات النموذج

μ_{it} : حد الخطأ العشوائي

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الدول الإفريقية

حيث سيتم تقدير النموذج أعلاه باستخدام النماذج الثلاث والمتمثلة في كل من نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت ونموذج الانحدار العشوائي.

المطلب الثاني: عرض النتائج

1-تقدير نماذج البائل:

1-1 نموذج الانحدار المجمع pooled model

الجدول رقم 6: نموذج الانحدار المجمع pooled model

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	840
Model	828.022162	5	165.604432	F(5, 834)	=	9.19
Residual	15026.4108	834	18.0172791	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.0522
				Adj R-squared	=	0.0465
Total	15854.4329	839	18.8968211	Root MSE	=	4.2447

GPDGR	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
MSCPS	.0087009	.0150893	0.58	0.564	-.0209166 .0383184
BM	-.0342931	.0105978	-3.24	0.001	-.0550946 -.0134915
TRAD	-.0027362	.0052344	-0.52	0.601	-.0130103 .007538
GFCE	-.0699136	.032045	-2.18	0.029	-.1328119 -.0070154
GCF	.0625409	.016293	3.84	0.000	.0305608 .094521
_cons	4.903665	.488702	10.03	0.000	3.944435 5.862895

المصدر: مخرجات Stata v17

نلاحظ من خلال نتائج نموذج الانحدار المجمع ما يلي:

- يوجد أثر إيجابي للائتمان الخاص على النمو الاقتصادي، ولكن هذا الأثر غير معنوي إحصائياً. حيث إذا ارتفع الائتمان الخاص ب 1% يرتفع النمو الاقتصادي ب 0,008%.

- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% للتطور المالي المتمثل في النقد بمفهومه الواسع على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع النقد الواسع ب 1% ينخفض النمو الاقتصادي ب 0,03%.

-أثر سلبي وغير معنوي إحصائياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع الانفتاح التجاري ب 1% ينخفض النمو الاقتصادي ب 0,002%.

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الدول الإفريقية

- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا زاد الإنفاق الحكومي ب 1% ينخفض النمو الاقتصادي ب 0,06%.

- أما بالنسبة إلى للاستثمار المحلي والمتمثل في إجمالي تكوين رأس المال، فإنه يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1%، حيث إذا ارتفع الاستثمار المحلي ب 1% يرتفع النمو الاقتصادي ب 0,06%.

1-2 نموذج الآثار الثابت: Fixed mode

الجدول رقم 7: نموذج الآثار الثابت

Fixed-effects (within) regression		Number of obs = 840			
Group variable: ID		Number of groups = 33			
R-squared:		Obs per group:			
Within = 0.0694		min = 23			
Between = 0.0073		avg = 25.5			
Overall = 0.0080		max = 26			
corr(u_i, Xb) = -0.7832		F(5,802) = 11.96	Prob > F = 0.0000		
PGDPGR	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
MSCPS	-.0341577	.0356154	-0.96	0.338	-.1040681 .0357528
BM	-.0778707	.0227259	-3.43	0.001	-.12248 -.0332613
TRAD	.0242476	.0098905	2.45	0.014	.0048333 .043662
GFCE	-.1037418	.0508392	-2.04	0.042	-.2035354 -.0039482
GCF	.0551199	.0209008	2.64	0.009	.0140932 .0961465
_cons	3.551623	.9703521	3.66	0.000	1.646894 5.456353
sigma_u	2.6554367				
sigma_e	4.046681				
rho	.30099256	(fraction of variance due to u_i)			
F test that all u_i=0: F(32, 802) = 3.99			Prob > F = 0.0000		

المصدر: مخرجات Stata v17

نلاحظ من خلال نموذج الآثار الثابت ما يلي:

- يتأثر النمو الاقتصادي سلبيًا بالتطور المالي والمتمثل في الائتمان الخاص، حيث إذا ارتفع الائتمان الخاص ب 1% ينخفض النمو الاقتصادي ب 0,03%، كما أنه تأثير غير معنوي.

- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% للنقد الواسع على النمو الاقتصادي، حيث عندما يرتفع النقد الواسع ب 1% ينخفض النمو الاقتصادي ب 0,07%.

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الدول الإفريقية

- يوجد أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5% للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حيث إذا زاد الانفتاح التجاري ب 1% يرتفع النمو الاقتصادي ب 0,02%.
- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث عندما يرتفع الإنفاق الحكومي ب 1% ينخفض النمو الاقتصادي ب 0,10%.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% للاستثمار المحلي والمتمثل في تكوين رأس المال على النمو الاقتصادي، حيث عندما يزيد الاستثمار المحلي ب 1% يرتفع النمو الاقتصادي ب 0,05%.

1-3 نموذج الانحدار العشوائي: random model

الجدول رقم 8: نموذج الانحدار العشوائي

Random-effects GLS regression		Number of obs = 840				
Group variable: ID		Number of groups = 33				
R-squared:		Obs per group:				
Within = 0.0557		min = 23				
Between = 0.0014		avg = 25.5				
Overall = 0.0134		max = 26				
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(5) = 24.36				
		Prob > chi2 = 0.0002				
PGDPGR	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
MSCPS	.0151896	.0211585	0.72	0.473	-.0262803	.0566594
BM	-.0399575	.014674	-2.72	0.006	-.0687179	-.0111971
TRAD	.0118102	.0068349	1.73	0.084	-.0015859	.0252063
GFCE	-.0779165	.0397443	-1.96	0.050	-.1558138	-.0000191
GCF	.0432286	.0185822	2.33	0.020	.0068081	.0796491
_cons	2.066422	.6657652	3.10	0.002	.7615462	3.371298
sigma_u	1.0827671					
sigma_e	4.046681					
rho	.06681011	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات Stata v17

من نتائج نموذج الانحدار العشوائي نلاحظ ما يلي:

- يتأثر النمو الاقتصادي بالتطور المالي والمتمثل في الائتمان الخاص إيجاباً، حيث عندما يزيد الائتمان الخاص ب 1% يزيد معه النمو الاقتصادي ب 0,01%، ولكنه ليس معنوي إحصائياً.

- النقد الواسع يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، حيث عندما يزيد النقد الواسع ب 1% ينخفض النمو الاقتصادي ب 0,03% ولا ننسى انه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

- الانفتاح التجاري هو الآخر يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي، حيث عندما يزيد الانفتاح التجاري ب 1% يزيد معه النمو الاقتصادي ب 0,01%.

- أما الإنفاق الحكومي و المتمثل في النفقات النهائية للاستهلاك أثر سلبا على النمو الاقتصادي، حيث عندما يزيد الإنفاق الحكومي ب 1% ينخفض النمو الاقتصادي ب 0,07%.

- أما بالنسبة الى الاستثمار المحلي فكان تأثيره موجبا ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي، حيث عندما يرتفع الاستثمار المحلي ب 1% يرتفع النمو الاقتصادي ب 0,04%.

2- اختبارات المفاضلة بين النتائج

2-1 اختبار Wald: المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع POLS ونموذج الانحدار الثابت FEM

فرضيته:

H_0 POLS = هو الأفضل

H_1 FEM = هو الأفضل

إذا كان Prob أقل من 0,05 نرفض H_0 ونقبل H_1 والعكس صحيح

الجدول رقم 9 : اختبار Wald

F	Prob
3,99	0,0000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata v17

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن Prob أقل من 0,05 وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 والتي تقول أن نموذج الانحدار الثابت هو الأفضل.

2-2 اختبار LM: المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع POLS ونموذج الانحدار العشوائي REM

فرضيته:

H_0 POLS = هو الأفضل

H_1 REM = هو الأفضل

إذا كان Prob أقل من 0,05 نرفض H_0 ونقبل H_1 والعكس صحيح

جدول رقم 10: اختبار LM

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

PGDPGR[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
PGDPGR	18.45212	4.295594
e	16.37563	4.046681
u	1.172385	1.082767

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 34.11
Prob > chibar2 = 0.0000

المصدر: مخرجات Stata v17

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه أن Prob أقل من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية H_0 التي تقول أن REM هو الأفضل ونرفض الفرضية البديلة.

3-اختبار Hausman:

فرضيته:

H_0 REM = هو النموذج الملائم

H_1 FEM = هو النموذج الملائم

إذا كانت Prob أقل من 0,05 فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن FEM هي الأفضل ونرفض الفرضية البديلة

الجدول رقم 11: اختبار Hausman

	---- Coefficients ----			
	(b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
MSCPS	-.0341577	.0151896	-.0493472	.0286492
BM	-.0778707	-.0399575	-.0379132	.0173535
TRAD	.0242476	.0118102	.0124374	.0071489
GFCE	-.1037418	-.0779165	-.0258253	.031702
GCF	.0551199	.0432286	.0118913	.0095678

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 38.27
Prob > chi2 = 0.0000

المصدر: مخرجات Stata v17

من خلال نتائج اختبار Hausman فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن FEM نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل ونرفض الفرضية الصفرية.

3- تشخيص النموذج المختار

3-1 اختبار عدم ثبات التباين: اختبار Wald Modifie

فرضيته:

H_0 = ثبات التباين

H_1 = عدم ثبات التباين

جدول رقم 12: اختبار Modifie Wald

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (33) = 3158.36
Prob>chi2 = 0.0000

المصدر: مخرجات Stata v17

من خلال نتائج اختبار Modifie Wald نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 0,05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

3-2 اختبار الارتباط التسلسلي: و فرضية هذا الاختبار هي من الشكل التالي:

$$H_0 = \text{لا يوجد ارتباط تسلسلي}$$

$$H_1 = \text{يوجد ارتباط تسلسلي}$$

جدول رقم 13: اختبار PESARAN

Pesaran's test of cross sectional independence = 10.606, Pr = 0.0000
Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.211

المصدر: مخرجات Stata v17

نلاحظ من خلال نتائج اختبار الارتباط التسلسلي أن القيمة الاحتمالية أقل من 0,05 وبالتالي يوجد ارتباط تسلسلي أي اننا نقبل الفرضية البديلة.

4- إعادة التقدير باستعمال منهجية PCSE

جدول رقم 14: منهجية PCSE

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:	ID	Number of obs	=	840	
Time variable:	t	Number of groups	=	33	
Panels:	correlated (unbalanced)	Obs per group:			
Autocorrelation:	no autocorrelation	min	=	23	
Sigma computed by	casewise selection	avg	=	25.454545	
		max	=	26	
Estimated covariances	=	561	R-squared	=	0.1891
Estimated autocorrelations	=	0	Wald chi2(33)	=	5620727.82
Estimated coefficients	=	38	Prob > chi2	=	0.0000

GPDGR	Panel-corrected		z	P> z	[95% conf. interval]	
	Coefficient	std. err.				
MSCPS	-.04647	.036472	-1.27	0.203	-.1179539	.0250138
BM	-.0781022	.0273128	-2.86	0.004	-.1316343	-.0245702
TRAD	.0217357	.0099416	2.19	0.029	.0022504	.0412209
GFCE	-.0959939	.0518748	-1.85	0.064	-.1976667	.0056789
GCF	.0717216	.0212056	3.38	0.001	.0301594	.1132839
_cons	9.220643	1.778614	5.18	0.000	5.734624	12.70666

المصدر: مخرجات Stata v17

من خلال نتائج تقديرات منهجية PCSE ومع الأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم ثبات النموذج التي وجدناها سابقا نلاحظ أن:

- الائتمان الخاص يؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا سلبيا وغير معنوي إحصائيا، حيث إذا ارتفع الائتمان الخاص ب1% فإن النمو الاقتصادي ينخفض ب 0,04%.

- التطور المالي والمتمثل في النقد الواسع يؤثر هو الآخر سلبا على النمو الاقتصادي لكنه معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، حيث إذا ارتفع النقد الواسع ب 1% فإن النمو الاقتصادي ينخفض ب 0,07%.

- يؤثر الانفتاح التجاري إيجابا على النمو الاقتصادي، حيث إذا زاد الانفتاح التجاري ب 1% يزيد النمو الاقتصادي ب 0,02%، حيث أن الأثر معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

- أما بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي فكان تأثيره سلبي وغير معنوي على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع الإنفاق الحكومي ب 1% فإن النمو الاقتصادي ينخفض ب 0,09%.

- يوجد تأثير موجب ومعنوي عند مستوى معنوية 1% للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي حيث عندما يزداد الاستثمار ب 1% يزداد النمو الاقتصادي ب 0,07%.

- بلغ معامل التحديد 19% مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والمستخدمه في النموذج والمتمثلة في كل من (متغيرات التطور المالي، الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي) تفسر التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي بنسبة 19%، وهي قيمة منخفضة وقد يكون ذلك راجع إلى أن النموذج يفقد إلى متغيرات أخرى من شأنها أن تكون سببا في تغيرات النمو الاقتصادي.

4- مناقشة النتائج:

توصلنا من خلال دراستنا هذه والتي أقيمت على 33 دولة إفريقية خلال الفترة 1995-2020 إلى النتيجة مهمة و تتمثل في أن مؤشر التطور المالي والمتمثل في الائتمان الخاص يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بالدول الإفريقية، لكن هذا التأثير غير معنوي إحصائيا وفقا لتقديرات منهجية PCSE على نموذج FEM، هذه النتيجة توصل إليها كل من (بن دحمان آمنة، 2016) على الدول النامية ودراسة (تهتان موراد، د، ز، س) على دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عكس ما توصلت إليه دراسة (king&Levine، 1993) على الدول النامية. بينما النقد بمفهومه الواسع كان له تأثير سلبي ذو

دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي بالدول الإفريقية، في حين أن هناك دراسات وجدت انه لا يوجد أي تأثير للتطور المالي على النمو الاقتصادي (بولعرج سهيلة وصفيح صادق، د، ذ، س).

و التأثير السلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي بالدول الإفريقية ، قد يرجع إلى أن الدول محل الدراسة لم تحقق تطور مالي بشكل كافي أو أن الدول محل الدراسة تتميز بفساد مالي يكبح النمو الاقتصادي بها، تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى أن يكون للتطور المالي أثر سلبي على النمو الاقتصادي، قد تكون أسباب مؤسسية ، أو أسباب تشريعية ، أو أسباب تتعلق بالموارد البشري نفسه، فإذا ما حاولنا فهم الأسباب المؤسسية قد نجد أن الفساد ، عدم الاستقرار السياسي ، الصراعات الأهلية ، عدم تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى البنوك من شأنهم أن يجعلوا النظام المالي يؤثر بشكل سلبي أو بشكل غير مهم على النمو الاقتصادي ، من جهة أخرى الإطار القانوني والتشريعي يلعب كذلك دور مهم في دعم التأثير الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي ، وضعف هذا الإطار قد يكون أحد أسباب هذا التأثير السلبي، كما يمكن أن يكون نقص الخبرة و الكفاءة في مجال إدارة المؤسسات المالية لدى المورد البشري سببا في عدم نجاح النظام المالي في دعم النمو الاقتصادي.

أما بخصوص باقي المتغيرات المستقلة والتي يمكنها تفسير كذلك النمو الاقتصادي، فقد تبين أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي وكان معنوي إحصائيا، وهذه النتيجة توصلت إليها دراسة (حنان تلمساني، د، ذ، س) في الجزائر. كما تعني هذه النتيجة أن التجارة الخارجية تلعب دورا مهما في تحفيز النمو الاقتصادي وتساهم بشكل كبير في زيادة الناتج الداخلي الخام للدول، خاصة أن الدول محل الدراسة تعتمد بشكل أساسي على صادرات الموارد الطبيعية من النفط والغاز. في حين وجد أن للإنفاق الحكومي أثر سلبي وغير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي، بما يخالف نتائج بعض الدراسات السابقة. من جهة أخرى كان للاستثمار المحلي أثر موجب ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي، بما يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة ونذكر منها دراسة (بن دحمان آمنة، 2016).

خلاصة:

نتيجة للجدل القائم بين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، قدمت خلال السنوات الماضية الأخيرة العديد من الدراسات التجريبية التي تناولت موضوع العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وبالرغم من اختلاف وتضارب النتائج المتوصل إليها إلا أن أغلبها أجمع على الأهمية الكبيرة لتوفر نظام مالي متطور في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل التطبيقي قمنا بالإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، والمتمثلة في قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في 33 دولة الإفريقية خلال الفترة 1995-2020 وتوصلت دراستنا القياسية إلى أن التطور المالي يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه مختلف الدراسات.

خاتمة عامة

لا يزال موضوع أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي محل جدل بين الاقتصاديين، فبالرغم من أن العديد من الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية ناقشت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إلا أنها لم تصل إلى إجماع حول طبيعة هذا الأثر الذي لا يزال يشوبه العديد من الغموض، الأمر الذي يجعل دراسته محط أنظار واهتمام العديد من الباحثين، فقد تزايد عدد البحوث في السنوات الأخيرة حول هذا الموضوع وهو الأمر الذي دفعنا أيضا إلى اختيار هذا الموضوع في محاولة منا لتقديم مساهمة قد تفيد الباحثين. وبهدف الوصول إلى نتائج الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، وذلك لتحقيق الغاية من هذه الدراسة.

تضمن الفصل الأول الإطار النظري للبحث حيث قمنا بتعريف التطور المالي والذي ينعكس خاصة في التحسينات الكمية والنوعية في الخدمات المالية التي يوفرها مجمل النظام المالي، بالإضافة إلى مؤشرات وأبعاد التطور و الذي لا يمثل العمق المالي فقط وإنما يتعداه، إلا أن المشكل ينحصر في عدم وجود بيانات لهذه المؤشرات تغطي فترة طويلة، لأنه تم وضعها حديثا في موقع البنك العالمي، وأيضا عرض الدعائم السبع للتطور المالي و المتمثلة في المناخ المؤسساتي، مناخ الأعمال، الاستقرار المالي، البنوك، المؤسسات المالية الأخرى، السوق المالي ووفرة رأس المال. لننتقل بعد ذلك إلى تعريف النمو الاقتصادي والذي يتحقق خاصة عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات بكمية أكبر من معدل نمو السكان، وهذا ما يقوم بدوره بالرفع من مستوى الدخل الفردي والوطني، واستنتجنا أهم الفروقات بينه وبين التنمية الاقتصادية، وقمنا بعرض أهم النظريات الاقتصادية والنماذج الرياضية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي بدء بالنظرية الكلاسيكية مرورا بالنظرية الكينزية للنمو الاقتصادي والتي من أهم ما قدمت نموذج (هارود- دومار)، وأخيرا النظرية النيوكلاسيكية المتمثلة في نموذج (سولو Solow)، والذي أرجع توازن النمو الاقتصادي في المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لعناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال، لننتقل بعد ذلك إلى طرق قياسه وأهم محدداته والتي بينا من خلالها أن التطور المالي لا يعتبر المحدد الوحيد والأهم للنمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تضمن الدراسات السابقة حيث قمنا بتقسيمها إلى أربعة فروع الدراسات التي أثبتت وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سلبية بينهما، الدراسات التي أثبتت عدم وجود أي علاقة تربط بينهما والدراسات التي ركزت على اتجاه السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراستنا القياسية، حيث قمنا بدراسة قياسية على 33 دولة إفريقية خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2020، حددنا العينة وعرفنا متغيرات الدراسة والمتمثلة في الائتمان الخاص، النقد بمفهومه الواسع، الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي، قمنا

بالتحليل الوصفي على المتغيرات ودرسنا الارتباط فيما بينهم حيث كان هناك ارتباط سلبي ومعنوي إحصائياً بين النمو الاقتصادي و باقي المتغيرات ما عدا الاستثمار المحلي فقد ارتبط ارتباطاً موجباً ومعنوياً إحصائياً مع النمو الاقتصادي، ثم قمنا بعد ذلك بصياغة نموذج الدراسة وطبقنا عليه ثلاثة نماذج والمتمثلة في كل من نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابت ونموذج الانحدار العشوائي، كل نموذج أعطى لنا نتيجة مختلفة لذلك كان من الضروري إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج، أول اختبار قمنا به هو اختبار Wald والذي قام بالمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع والآثار الثابتة حيث وجدنا بعد اختبار فرضياته أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل، قمنا بعد ذلك باختبار LM والذي قام بالمفاضلة بين النموذجين المجمع والعشوائي وكان نتيجته أن نموذج الانحدار العشوائي هو الأفضل، ثم انتقلنا إلى اختبار المفاضلة الأخير Hausman والذي قام بالمفاضلة بين نتيجتي الاختبارين السابقين حيث كانت نتيجة الاختبار أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل، ثم قمنا بعد ذلك بتشخيص النموذج الذي اخترناه من خلال اختبارين وهما اختبار عدم ثبات التباين Modifie Wald واختبار الارتباط التسلسلي PESARAN، حيث وجدنا أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين وأنه يوجد ارتباط تسلسلي، بعدما شخصنا النموذج قمنا بإعادة تقديره باستعمال منهجية PCSE حيث كان لدينا تغيير على التباينات، بعدها ناقشنا النتائج وقمنا بمقارنتها مع الدراسات السابقة.

النتائج المتوصل إليها:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج كما يلي:

الجانب النظري

- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم السياسات الاقتصادية التي تسعى كل البلدان إلى تحقيقه من أجل الرفع من المستوى المعيشي فيها ولتحقيق هذه الغاية لابد من توفرها على أنظمة مالية متطورة، لأن النظام المالي المتطور يسعى إلى إدخال تحسينات في نوعية الخدمات المقدمة من طرف الجهاز المصرفي والمالي ويعمل كذلك على تحقيق كفاءة الأسواق المالية كل ذلك يؤدي إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي وتعزيز.
- ضعف مستويات التطور المالي يولد حالة من عدم التأكد في الاقتصاد، هذا الأخير يقود إلى تشكيل ادخارات احتياطية سائلة غير منتجة يصعب تحويلها إلى استثمارات محركة للنمو الاقتصادي.

- تنوع الخدمات المالية المقدمة من قبل القطاع المصرفي من أجل تلبية حاجات وطلبات مختلف الأعوان الاقتصاديين.
- توقف الحكومة عن التدخل في عمل المؤسسات المالية والمصارف وكبح النظام المالي والحد من الرقابة المفرطة التي تعيق الأداء الجيد لهذه المؤسسات.

الجانب التطبيقي

- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للائتمان الخاص على النمو الاقتصادي، حيث يمكن القول أن الدول الإفريقية لازالت تعاني من ضعف في القطاع المصرفي وفي خدمات الوساطة المالية وهيمنة القطاع الحكومي على الاستثمارات المحلية وضعف المصارف في تمويل القطاع الخاص مما يؤدي إلى انكماش الاستثمارات وانخفاضها وعدم دعم وتحفيز النمو الاقتصادي.
- كان للنقد الواسع أثر سلبي وغير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي، حيث أن انخفاضه يؤدي بدوره إلى انخفاض الاستثمارات وهذا يؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي.
- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال تدعيم زيادة الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للدول الريفية، والدور الفعال الذي تلعبه مداخيل العملة الصعبة.
- يؤثر الإنفاق الحكومي سلبا وبشكل غير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يكون ذلك راجع إلى عجز في الميزانية العامة للدول الإفريقية والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات.
- كان تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي تأثيرا موجبا وذو دلالة إحصائية، نتيجة مردودية الاستثمارات العمومية والتوسع في النشاطات الإنتاجية.
- بلغ معامل التحديد 19% مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والمستخدم في النموذج والمتمثلة في كل من (متغيرات التطور المالي، الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي) تفسر التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي بنسبة 19%، وهي قيمة منخفضة وقد يكون ذلك راجع إلى أن النموذج يفترض إلى متغيرات أخرى من شأنها أن تكون سببا في تغيرات النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يمكننا عرض نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الرئيسية والتي تنص على أن التطور المالي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، فقد بينت نتائج هذه الدراسة القياسية عدم صحة هذه الفرضية حيث تم العثور على أثر سلبي لمؤشرات التطور المالي على النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى والتي تقول بأن عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية خلال الفترة 1995-2020، فقد بينت نتائج الدراسة عدم صحة الفرضية حيث تم العثور على أثر سلبي وغير معنوي إحصائيا للنقد الواسع على النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية والتي تقول بأن الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية خلال الفترة 1995-2020، فقد بينت نتائج الدراسة عدم صحة هذه الفرضية حيث تم العثور على أثر سلبي ومعنوي إحصائيا للائتمان الخاص على النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

1. أ.خاطر طارق ود. مفتاح صالح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، ديسمبر 2014، ص152
2. أ.خاطر طارق ود. مفتاح صالح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مرجع سابق ذكره، ص 153
3. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي" دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005"، الطبعة الأولى، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013
4. بدر شحدة سعيد حمدان، التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المجلس التعاون الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، السنة 2020، ص15-32
5. بلال راحو ومحمد حداد، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 1991-2015، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 21، العدد 2، 2018، ص128
6. بن دحمان آمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية" دراسة قياسية باستخدام بيانات البنابل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه التطور الثالث نظام ل.م.د في علوم اقتصاد النقدي المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، ص33
7. بن دحمان آمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق ذكره، ص 250-286
8. بن رمضان نجيمة وبادية إيمان، الاستثمار في الرأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - ملحقة مغنية-، 2015-2016، ص 50
9. بن يحي يحي وطلحاي فاطمة الزهراء، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990 -2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 /العدد: 04، جويلية 2020، ص234-256

10. بن يحي يحي، طلحاوي فاطمة الزهراء، "التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 /العدد: 04، جويلية 2020، ص 238
11. بوعباية دعاء، "قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة(1990-2018)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2019-2020، ص37
12. بولعرج سهيلة وصفيح صادق، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1993-2017، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 1، 2021، ص73-78
13. تهتان موراد، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، ورقة بحثية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، ص8-10
14. حمايدي بدرة ومختاري فتيحة، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية لاقتصاد سنغافورة، تركيا وماليزيا باستخدام نموذج VAR، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة، 2014-2015، ص68
15. حنان تلمساني، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1986-2013)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 169-178
16. د. زياد محمد زريقات وآخرون، تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن(1980-2009)، المجلة العربية للإدارة، مج35، يونيو 2015، ص 12-18
17. د. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة -علاقات وروابط-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص92
18. زروخي صباح وبرحومة عبد الحميد، دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، باستخدام التكامل المشترك، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ال عدد15، ص98
19. لمزاودة رياض، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم

في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس
سطين 1، 2017-2018، ص 84-85-86-87

20. محمد الغفيس، تحليل مقارن: أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، شعبة تطوير القطاع المالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2016، ص 2
21. مليك محمودي وأ. د. يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة 2016
22. نور الهدى حفصاوي، "دراسة العلاقة بين النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر ومصر (1990-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2017-2018،
23. نور الهدى حفصاوي، دراسة العلاقة بين التطور النقدي والمالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص 375-376
- ❖ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Goldsmith, R. (1969). Financial Structure and Development. The Economic Journal, 365-367
2. King R. and R. Levine, Finance and Growth: Schumpeter Might be Right, The Quarterly Journal of Economics, 1993, 513- 542